

تعليقات على
المقدّمة النّحويّة لابن جرّام
الشيخ صالح بن عبد الله العصيمي

النّسخة الإلكترونيّة الأولى

الشيخ لم يراجع التفريغ

بالتنسيق مع موقع: <http://www.j-eman.com>

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ..

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَيَّرَ الدِّينَ مَرَاتِبَ وَدَرَجَاتٍ، وَجَعَلَ لِلْعِلْمِ بِهِ أَصُولًا وَمُهَمَّاتٍ.
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ حَقًّا، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صِدْقًا.

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ،
اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ.
أَمَّا بَعْدُ..

فحدَّثني جماعةٌ من الشُّيوخ - وهو أوَّلُ حديثٍ سمعتهُ منهم - بإسنادٍ كلِّ منهم إلى سفيان بن عُيينة،
عن عمرو بن دينار، عن أبي قابوس مولى عبد الله بن عمرو، عن عبد الله بن عمرو بن العاصي رضي الله عنه قال:
قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، اِرْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمَكُمُ مَنْ
فِي السَّمَاءِ»، ومن آكد الرَّحمةِ رحمةُ المعلِّمين بالمُتعلِّمين في تلقينهم أحكام الدِّين، ترقيتهم في منازل
اليقين، ومن طرائق رحمتهم إيقافهم على مهمَّات العلم بإقراء أصول المُتون وتبيين مقاصدها الكليَّة
ومعانيها الإجماليَّة؛ ليستفتح بذلك المُبتدئون تلقِّيهم، ويجد فيه المتوسِّطون ما يذكُّرهم، ويطلع منه
المنتهون على تحقيق مسائل العلم.

وهذا شرح (الكتاب الحادي عشر) من برنامج مهمَّات العلم في سنته الأولى وهو «المقدِّمة النَّحوية
لمحمد بن داود بن أَجْرَامِ الصَّنْهَاجِي» وَأَجْرَامُ بفتح الهمزة وضمِّ الجيم وتشديد الرَّاء بلسان بربري هكذا
نطقه، كما نصَّ عليه أحد علمائهم وهو علي بن سُليمان الدِّمَنِي بِ«أشهر غرَّة الأنوار»، ولا زال جاريًا
على لسانهم حتى اليوم؛ ولكنَّهم صحَّفوه بلسان العامة البربرية إلى أَكْرَامٍ ومعناه عندهم الرَّجُلُ الصَّالِحُ.

قال ابن آجرَام رحمه الله:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكَلَامُ: هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ.

لَمَّا كَانَ متعلِّقُ علم النُّحُو هو الكَلَامُ درج النُّحَاة على استفتاح مصنِّفاتِهِم ببيان معناه، وقد عرَّفَه المصنِّفُ رحمه الله بقوله: (الكَلَامُ: هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ) فلهم عندهم - كما ذكر المصنِّف عنهم - أربعة شروط:

أولها: أن يكون لفظاً: وهو الصَّوْتُ المشتمل على حرف فأكثر من الحروف الهجائية، وخصَّوه بالمستعمل منها، وهو ما دلَّ على معنى، نحو: زيد، دون المُهْمَل وهو ما لا يدلُّ على معنى كـ(ديز) مقلوب (زيد)، وسمَّوا الأوَّل وهو المستعمل: قولاً، فـ(أل) في قولهم (اللفظ) يعنون به: اللفظ المستعمل دون المهمل، وهو المسمَّى عند النُّحَاة: قولاً.

وثانيها: أن يكون مرَكَّباً، والتركيب هو ضمُّ كلمة إلى أخرى فأكثر، إلا أنَّهم لا يريدون مطلق الضَّم، وإنما يريدون ضمًّا مخصوصاً وهو إذا كان الضَّم على وجه يُفيد، ممَّا يسمَّى عند النُّحَاة مسنداً، دون ما كان فيه الضَّم لا على وجه مفيد، فتكون (أل) في قوله (المُرَكَّبُ) دالَّةً أيضاً على العهد، فالمراد به مرَكَّب ذو فائدة، وهو المسمَّى عندهم بالمسند.

وثالثها: أن يكون مفيداً، وهو ما يتمُّ به المعنى ويحسن السُّكُوت عليه من المتكلم.

رابعها: أن يكون موضوعاً باللُّغَة العربيَّة؛ أي مجعولاً على معنى تعرفه العرب في لسانها، فإنَّ العرب وضعت كلمة (أسد) للدلالة على الحيوان المعروف، ووضعت كلمة (قلم) للدلالة على آلة الكتابة، فالمراد بـ(الوضع) هنا جعل اللفظ دليلاً على المعنى.

فـ(الكَلَامُ: هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ) على ما ذكرنا.

وألخص من هذا وأخلص أن يقال: الكَلَامُ هو القول المُسند. فـ(القول) يتضمَّن اللفظ والوضع، و(المسند) يتضمَّن التَّركيب والإفادة، ومثاله قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١١]، فهذه الآية كَلَامٌ لا شتمالها على الشُّروط الأربعة باعتبار العبارة المشهورة عند النُّحَاة، وعلى الشَّرطين المذكورين في قولنا: هو القول المسند، عند المحقِّقين منهم.

والكلمة عندهم هي القول المفرد، فهي أحد أبعاض الكَلَامِ.

وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ: إِسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى.

المذكوراتُ هنَّ أقسامُ الكلمة، أمَّا الكلامُ فأقسامه ثلاثة هي:

• المفردُ.

• والجملةُ.

• وشبه الجملة.

وكأنَّه أراد مجموع ما يتألَّف منه الكلام، فهي أجزاءه من جهة التَّركيب، فكلُّ كلمة عربية ترجع إلى أحد هذه الأقسام الثلاثة، فالتَّقدير لما ذكره المصنِّف هنا: أقسام أجزاء الكلام ثلاثة:

فالأوَّل منها الاسم، وهو ما دلَّ على معنى في نفسه، ولم يقترن بزمن، مثل محمَّد.

والثَّاني الفعل، وهو ما دلَّ على معنى في نفسه واقترن بزمن ماضٍ أو حاضرٍ أو مستقبلٍ، مثل: أنفق، وينفق وأنفق.

والثَّالث الحرف الموضوع لمعنى، نحو: (من) وتسمَّى حروف المعاني تمييزاً لها عن حروف المباني التي يتركَّب منها هجاء الكلمة.

فَالاسْمُ يُعْرَفُ بِالْخَفْضِ، وَالتَّنْوِينِ، وَدُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ الْخَفْضِ وَهِيَ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَاءُ، وَالْكَافُ، وَاللَّامُ، وَحُرُوفِ الْقَسَمِ وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ، وَالتَّاءُ.

لَمَّا بَيَّنَّ المَصْنُفُ رَحْمَةَ اللَّهِ حَقِيقَةَ الكَلَامِ وَأَقْسَامَهُ شَرَعَ يَذْكَرُ العَلَامَاتِ الَّتِي يَتَمَيَّزُ بِهَا كُلُّ قِسْمٍ مِنْ هَذِهِ الأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ.

وابتدأ ذلك ببيان علامات الاسم، ثم أتبعها بعلامات الفعل، ثم ختم بعلامات الحرف. فذكر أولاً أربع علامات تميّز الاسم عن الفعل والحرف، وهي أدلة اسمية الكلمة.

فأولها (الخفض) وهذه عبارة الكوفيّين، أمّا عبارة البصريّين فهي (الجرّ)، والمراد بها الكسرة الذي يُحدثها العامل أو ما ناب عنها، كقولنا: مررت بالمسجد، فالحركة التي حُرِّكت بها الدال الأخيرة تسمّى خفضاً.

وثانيها (التنوين) وهو نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظاً، وتفارقه خطأً ووقفاً، ويُدلُّ عليها بتكرار الحركة بالصمّتين أو الفتحيتين أو الكسرتين، كقولك: مررت بمحمّد الليلة، فالكسرتان اللتان حُرِّكت بهما كلمة (محمّد) هي تنوين.

وثالثها دخول (أل) على أول الكلمة كقولك: القمر، وأشار المصنّف رحمه الله إلى هذه العلامة بقوله: (وَدُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ) والمتفرّر عند أهل العربية أنّ الكلمة المركّبة من حرفين فأكثر يُنطق بها بمُسمّأها لا باسمها فيقال: (أل) ولا يقال: الألف واللام، وإنّما يُستساغ النطق بالاسم إذا كانت حرفاً واحداً، وحينئذ فلا يقال: الألف واللام، بل يقال: دخول (أل) عليه، واستحسن الشيوطي وغيره من محقّقي النحاة أن يقال عوضاً عن ذلك: دخول أداة التعريف. ليعم (أم) الحميريّة التي تجعلها حمير عوضاً عن (أل) عند غيرها، ومنه حديث «ليس من أمير أمصيام في أمسفر» رواه أبو داود بهذا اللفظ وفي إسناده ضعف، وهو في «الصّحيحين» باللّغة المشهورة، وهي لغة محفوظة في أشعار العرب.

رابعها دخول حروف الخفض عليها، كقوله تعالى: ﴿عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا﴾ [الأعراف: ٨٩]، فالاسم الأحسن (الله) دخل عليه حرف الخفض (على).

وهذه العلامة راجعة للعلامة الأولى؛ لأنّ الخفض من موجباته دخول حروفه على الكلمة، فالخفض قد يكون بدخول حرف خفضٍ أو بإضافة أو بتبعية لمجرور كما سيأتي.

ومن حروف الخفض حروف القسم وهي الواو والباء والتّاء، والمراد بالقسم اليمين، وذكرها مفردة من باب ذكر الخاص من العام، فإنّ حروف القسم من حروف الخفض؛ لكن لاختصاصها باليمين أفردت اهتماماً بها.

وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِ: قَدْ، وَالسَّيْنِ، وَسَوْفَ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ.

ذكر المصنّف رحمه الله أربع علامات تميّز الفعل عن الاسم والحرف، وهي أدلّة فعلية الكلمة :
أولها دخول (قد) الحرفيّة على الكلمة، وهي تدخل على الماضي والمضارع كدخولها على (أفلح)
في قول الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّهَا﴾ [١] ﴿الشَّمْسُ﴾، ودخولها على (يعلم) في قوله تعالى: ﴿قَدْ
يَعْلَمُ اللَّهُ﴾.

وتقييد (قد) بالحرفية وقع لإخراج (قد) الاسمية كقولك: قَدْ زَيْدٌ دِرْهَمٌ، أي حسبُ زيد درهم، فقد
التي تكون علامةً للفعل هي قد الحرفية دون الاسمية.

وثانيها وثالثها دخول (السَّيْنِ) و(سوف) على الفعل، ويختصّان بالدخول على الفعل المضارع فقط،
ومنه قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٢]، وقوله تعالى: ﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمْ﴾
[النساء: ١٥٢].

ورابعها دخول تاء التّأنيث السّاكنة، وتدخل على الفعل الماضي دون غيره، فتختصُّ به، في الآخر دون
الأول؛ فهي لاحقة بآخر الفعل غير متقدّمة عليه، كدخولها على (قال) في قول الله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ ابْنِ
لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ﴾ [التحریم: ١١]، وخصّت تاء التّأنيث بالذكر لخفّتها وألحقت بها غيرها من التّاءات،
فلا يختصُّ هذا بتاء التّأنيث؛ بل التّاءات المُلحقة اللاحقة بالأفعال دالّةٌ أيضًا على كون الكلمة فعلاً،
وهي أنواع عدّة؛ لكن لخفة تاء التّأنيث السّاكنة وكثرة دورانها خصّت بالذكر من بينها.

وَالْحَرْفُ مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الْاسْمِ وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ .

ذكر المصنّف رحمه الله علامةً واحدةً تميّز الحرف عن الاسم والفعل، هي دليل حرفيّة الكلمة، وتلك العلامة علامةٌ عدميّة لا وجوديّة، فعلاية الحرف أنّه لا يصلح معه شيءٌ من العلامات المتقدّمة للاسم والفعل، فحيث امتنعت العلامات المتقدّمة من الدّخول على كلمة فإنّها حرفٌ، ومنه (هل) في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١]، فإنّ هذه الكلمة لو رُمّت تُدخل عليها شيء من العلامات المتقدّمة لن يمكن ذلك في لسان العرب .

بَابُ الإِعْرَابِ

الإِعْرَابُ: هُوَ تَغْيِيرُ أَوْ آخِرِ الْكَلِمِ، لِإِخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا.

لَمَّا بَيَّنَّ الْمَصْنُفُ رَحْمَةَ اللَّهِ تَعَالَى فِي مَا سَبَقَ مَتَعَلَّقَ النَّحْوِ وَهُوَ الْكَلَامُ ذَكَرَ هُنَا حُكْمَهُ؛ فَإِنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ عِنْدَ النَّحَاةِ فِي مَا يَجْرِي مِنَ الْأَحْكَامِ، وَهِيَ الَّتِي أَشَارُوا إِلَيْهَا بِقَوْلِهِمْ: بَابُ الإِعْرَابِ. وَالِإِعْرَابُ عِنْدَ النَّحَاةِ مَقْيَدٌ بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

الْأَوَّلُ أَنَّهُ تَغْيِيرٌ، وَالْمَرَادُ بِهِ الْإِنْتِقَالَ بَيْنَ عِلَامَاتِ الإِعْرَابِ الَّتِي ذَكَرَهَا.

وِثَانِيهَا أَنَّ مَحَلَّ التَّغْيِيرِ هُوَ أَوْ آخِرَ الْكَلِمِ دُونَ أَوَائِلِهَا وَأَوَاسِطِهَا، وَالْمَرَادُ بِالْكَلِمِ هُنَا الْإِسْمُ وَالْفِعْلُ الْمَضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ نُونُ الْإِنَاثِ أَوْ نُونُ التَّوَكِيدِ الثَّقِيلَةِ أَوْ الْمَخْفَفَةِ، فَمَا كَانَ اسْمًا أَوْ فِعْلًا مُضَارِعًا لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ فَالْأَصْلُ فِيهِ الإِعْرَابُ.

وِثَالِثُهَا أَنَّ سَبَبَ التَّغْيِيرِ هُوَ إِخْتِلَافُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْكَلِمِ، وَالْمَقْصُودُ بِالْعَامِلِ الْمَوْجِبِ الْمَقْتَضِي لِلِإِعْرَابِ، فَهُنَاكَ عَوَامِلُ تُوجِبُ الرَّفْعَ، وَعَوَامِلُ تُوجِبُ النَّصْبَ، وَعَوَامِلُ تُوجِبُ الْخَفْضَ، وَعَوَامِلُ تُوجِبُ الْجَزْمَ.

وَهَذَا التَّغْيِيرُ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا لَفْظِيٌّ، وَهُوَ مَا لَا يَمْنَعُ مِنَ النُّطْقِ بِهِ مَانِعٌ، كَقَوْلِكَ: جَاءَ الْمُؤْمِنُ، وَرَأَيْتُ الْمُؤْمِنَ، وَمَرَرْتُ بِالْمُؤْمِنِ، فَإِنَّ تَغْيِيرَ حَرَكَةِ النُّونِ لِإِخْتِلَافِ الْعَامِلِ الدَّاخِلِ عَلَيْهَا لَا يَمْنَعُ مِنَ النُّطْقِ بِهِ مَانِعٌ. وَثَانِيهَا تَقْدِيرِيٌّ، وَهُوَ مَا يَمْنَعُ مِنَ النُّطْقِ بِهِ مَانِعٌ، كَالْتَعَدُّرِ إِذَا كَانَ آخِرَ الْكَلِمَةِ أَلْفًا، أَوْ الثَّقُلِ إِذَا كَانَ آخِرَ الْكَلِمَةِ وَأَوْأَ أَوْ يَاءً، أَوْ الْمُنَاسِبَةِ إِذَا كَانَ الْمَحَلُّ مَشْغُولًا بِحَرَكَةٍ تُنَاسِبُ الْكَلِمَةَ.

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ.
فِلْيَاسْمَاءٍ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ، وَالْخَفْضِ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا.
وِلْيَافْعَالٍ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَزْمُ وَلَا خَفْضَ فِيهَا.

ذكر المصنّف رحمه الله أنّ أقسام الإعراب أربعة: وعدّها بقول: (رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ). ولكلّ واحد منها علامات سيذكرها بعد إن شاء الله.

والرَّفْعُ هو تغييرٌ يلحقُ آخر الاسم والفعل المضارع الذي لم يتَّصل بآخره نون الإناث أو نون التوكيد لدخول عامل ما، وعلامته الضَّمَّة أو ما ينوبُ عنها.

والنَّصْبُ هو تغييرٌ يلحقُ آخر الاسم والفعل المضارع الذي لم يتَّصل بآخره نونُ الإناث أو نون التوكيد لدخول عامل ما، وعلامته الفتحة أو ما ينوب عنها.

والخفْضُ هو تغييرٌ يلحقُ آخر الاسم لدخول عامل ما، وعلامته الكسرة وما ينوب عنها.

والجزم هو تغييرٌ يلحقُ آخر الفعل المضارع الذي لم يتَّصل بآخره نونُ الإناث ولا نون التوكيد لدخول عامل ما، وعلامته السُّكُون وما ينوب عنها.

وهذه الأقسام باعتبار تعلُّقها بالاسم والفعل على ثلاثة أنواع:
الأوّل ما هو مشتركٌ بين الاسم والفعل وهما الرَّفْع والنَّصْب.
والثاني ما هو مختصُّ بالاسم فقط، وهو الخفْض، فلا تعلُّق له بالأفعال.
والثالثُ الجزم، وهو مختصُّ بالأفعال فقط، فلا تعلُّق له بالأسماء.

وليس من هذه الأقسام شيءٌ للحروف، وإنّما تتعلَّق بالاسم والفعل؛ لأنّ الحروف كلّها مبنيةٌ، والمبني هو ما لا يتغيَّرُ آخره مع تغيُّرِ العواملِ الدَّاخِلةِ عليه؛ بل يلزم حركة واحدة .

بَابُ مَعْرِفَةِ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ

لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عِلَامَاتٍ: الضَّمَّةُ، وَالْوَاوُ، وَالْأَلْفُ، وَالنُّونُ.

فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْإِسْمِ الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ الْمَذَكَّرِ السَّلَامِ، وَفِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَهِيَ: أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ .

وَأَمَّا الْأَلْفُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي ثَنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً.

وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ ثَنِيَّةٌ، أَوْ ضَمِيرٌ جَمْعٌ، أَوْ ضَمِيرٌ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ.

لَمَّا بَيَّنَّ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ حَقِيقَةَ الْإِعْرَابِ وَأَنْوَاعِهِ وَقِسْمَةَ تِلْكَ الْأَنْوَاعِ أَتْبَعَهَا بِبَابٍ فِي مَعْرِفَةِ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ؛ ذَكَرَ فِيهِ أَنَّ لِكُلِّ قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِ الْإِعْرَابِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ عِلَامَاتٌ يَتَمَيَّزُ بِهَا عَنْ غَيْرِهِ. وَابْتَدَأَ ذَلِكَ بِالرَّفْعِ فَذَكَرَ أَنَّ لِلرَّفْعِ أَرْبَعَ عِلَامَاتٍ هِيَ: الضَّمَّةُ وَالْوَاوُ وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ، وَالْأَصْلُ فِي عِلَامَاتِ الرَّفْعِ الضَّمَّةُ فَهِيَ أُمُّ الْبَابِ، وَمَا عِداها نَائِبٌ عَنْهَا، فَالرَّفْعُ لَهُ أَرْبَعُ عِلَامَاتٍ: إِحْدَاهَا أَصْلِيَّةٌ هِيَ الضَّمَّةُ، وَثَلَاثٌ فَرَعِيَّةٌ وَهِيَ الْوَاوُ وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ.

• فالعلامة الأولى وهي الضَّمَّةُ تكون علامة للرفع في أربعة مواضع:

الأوَّلُ: (الاسم المُفْرَدِ)، والمراد به ما ليس مثني ولا مجموعاً ولا من الأسماء الخمسة، نحو محمَّد، ومنه قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، فمحمَّد اسمٌ مرفوعٌ وعلامة رفعه الضَّمَّةُ.

الثَّانِي: (جَمْعِ التَّكْسِيرِ)، وهو الجمع الذي تكسرت -أي تغيَّرت- فيه صورة مفردة، نحو رجال، جمع رجل، تغيَّرت الصُّورَةُ بِزِيَادَةِ الْأَلْفِ، ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، فـ(رجال) اسمٌ مرفوعٌ وعلامة رفعه الضَّمَّةُ.

الثَّالِثُ: (جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ)، وهو جمع الإناث المختوم باللفٍ وتاءٍ مزيدتين، وأضيف إلى التَّأْنِيثِ لِأَنَّ مَفْرَدَهُ مُؤَنَّثٌ، وَأُضِيفَ إِلَى السَّلَامَةِ لِأَنَّ مَفْرَدَهُ فِيهِ سَالِمٌ مِنَ التَّغْيِيرِ، مِثَالُهُ: الْمُؤْمِنَاتُ جَمْعُ مُؤْمِنَةٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ كُمْ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ [المتحنة: ١٠]؛ (المؤمنات) اسمٌ مرفوعٌ وعلامة رفعه الضَّمَّةُ.

وَالْأَوَّلِيُّ أَنْ يُقَالَ فِي الْمَوْضِعِ الثَّالِثِ: الْجَمْعُ الَّذِي خُتِمَ بِالْفِ وَتَاءٍ مُزِيدَتَيْنِ. لِيَشْمَلَ جَمْعَ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ وَغَيْرِهِ مِمَّا لَهُ الْحُكْمُ نَفْسُهُ، فَالهِنْدَاتُ جَمْعُ هِنْدٍ فَهِيَ جَمْعُ مُؤَنَّثِ سَالِمٍ؛ لَكِنَّ الْحَمَامَاتُ جَمْعُ حَمَامٍ جَمْعٌ لِمَذَكَّرٍ، فَالْأَوَّلِيُّ أَنْ يُعْبَرَ عَنْ هَذَا الْمَوْضِعِ الْجَمْعُ الَّذِي آخِرُهُ أَلْفٌ وَتَاءٌ مُزِيدَتَانِ.

الرَّابِعُ: (الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ)، نحو: يغفرُ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٤٨]، فـ(يغفر) فعلٌ مضارعٌ وعلامة رفعه الضَّمَّةُ.

• والعلامة الثانية وهي الواو، تكون علامة للرفع في موضعين:

الأوّل: (جَمْعُ المَذْكُرِ السَّالِمِ)، وهو الجمع الذي ختم مفرده بواو ونون، أو بياء ونون، وأضيف إلى المذكر لأنّه جمعٌ للمذكر دون المؤنث، وأضيف إلى السّلامة لأنّ المفرد فيه سالمٌ من التّغيير، نحو: المؤمنون، جمع مؤمن، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ٢٢]، فد(المؤمنون) اسم مرفوع وعلامة رفعه الواو.

الثّاني: (الأَسْمَاءُ الخَمْسَةُ، وَهِيَ: أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ)، والحمو اسم لقربة المرأة من جهة زوجها، فأضيف للكاف فهو بكسرهما، وربّما يُطلق على قرابة الرّجل من جهة امرأته فيسوغ فيه فتح الكاف؛ لكنّ الأفتح هو جعله اسمًا لقربة المرأة من جهة زوجها فتكون الكاف مكسورة، و(ذُو) هو خامسها، ولا تختصّ إضافته بالمال كما فعل المصنّف فقال: (وَذُو مَالٍ)، ولو أنّه أضافه إلى علم لكان أليق؛ لأنّ المحلّ محلّ تعليم وليس محلًّا للدنيا.

وزاد بعضهم (هَنُوكَ) وهو كناية على ما يستقبح، وإعرابه بالحروف لغة قليلة، والأشهر فيه إعرابه بالحركات، ولهذا أهمل ذكره في المختصرات.

وهذه الأسماء الخمسة تُرفع بالواو، نحو: أبونا، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: ٢٣]، فد(أبو) اسم مرفوع وعلامة رفعه الواو.

• والعلامة الثّالثة وهي الألف تكون علامة للرفع في موضع واحد، وهو (تَشْنِيَةُ الأَسْمَاءِ خَاصَّةً).

والمثنى هو الاسم الدّال على اثنين الذي لحق آخر مفرده ألف ونون، أو ياء ونون. نحو: رجلان، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، فرجلان اسم مرفوعٌ وعلامة رفعه الألف لأنّه مثنى.

• والعلامة الرّابعة وهي النون تكون علامة في موضع واحد وهو الفعل المضارع إذا اتّصل بآخره (ضَمِيرٌ تَشْنِيَةٌ)، نحو: يفعلان وتفعلان، أو (ضَمِيرٌ جَمْعٍ) وهو الواو، نحو: يفعلون وتفعلون، أو (ضَمِيرٌ المُوَثَّقَةُ المُخَاطَبَةُ) وهو الياء، نحو: تفعلين.

وتسمّى هذه الأفعال (يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين) بالأفعال الخمسة، ولا يُراد عينُ تلك الأفعال؛ بل وزنها، ولذا فتسميتها ب(الأمثلة الخمسة) أولى لأنّ لا يتوهم اختصاصها لما درج عليه النّحاة من ضرب الأمثلة، فيقال عوض (الأفعال الخمسة): الأمثلة الخمسة.

وحدها كلُّ فعلٍ مضارع اتّصل به ضمير تشنية أو جمع أو مؤنثة مخاطبة.

وذهب بعض المحقّقين من النّحاة كابن هشام والأزهري صاحب «التّصريح» إلى أنّها أمثلة ستّة؛ لأنّ تفعلان الذي أوله تاء يأتي تارة للمذكر ويأتي تارة للمؤنث، فصارت باعتبار رسمها -أي باعتبار كتابتها- خمسة، وباعتبار حقيقتها ستّة، نحو: تعلمون، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٣]، فد(تعملون) فعل مضارع وعلامة رفعه النون لأنّه من الأمثلة الستّة.

وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عِلَامَاتٍ: الْفَتْحَةُ، وَالْأَلِفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَحَذْفُ النُّونِ.
 فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْأَسْمِ الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَالْفِعْلِ
 الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.
 وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ نَحْوُ: رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.
 وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ.
 وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي التَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ.
 وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ الَّتِي رَفَعَهَا بَيِّنَاتُ النُّونِ.

لَمَّا فَرَّغَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ عِلَامَاتِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنْ أَقْسَامِ الْإِعْرَابِ وَهُوَ الرِّفْعُ أَتْبَعَهُ بِعِلَامَاتِ
 الْقِسْمِ الثَّانِي وَهُوَ النَّصْبُ، فَذَكَرَ أَنَّ لِلنَّصْبِ خَمْسَ عِلَامَاتٍ هِيَ: الْفَتْحَةُ وَالْأَلِفُ وَالْكَسْرَةُ وَالْيَاءُ وَحَذْفُ
 النُّونِ.

وَالْأَصْلُ فِي عِلَامَاتِ النَّصْبِ الْفَتْحَةُ، فَهِيَ أُمُّ الْبَابِ، وَمَا عِداها نَائِبٌ عَنْهَا.
 فَالنَّصْبُ لَهُ خَمْسُ عِلَامَاتٍ: إِحْدَاهَا أَصْلِيَّةٌ وَهِيَ الْفَتْحَةُ، وَأَرْبَعٌ فَرَعِيَّةٌ وَهِيَ الْأَلِفُ وَالْكَسْرَةُ وَالْيَاءُ
 وَحَذْفُ النُّونِ.

• فالعلامة الأولى وهي الفتحة تكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع:

الأول: (الاسم المفرد)، وهو ما ليس مثني ولا مجموعاً ولا من الأسماء الخمسة كما تقدّم، نحو:
 أجل، في قول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِنْدَبَ أَجَلُهُ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، ف(أجل) اسم منصوب وعلامة نصبه
 الفتحة.

والثاني: (وجمع التكسير) وهو الجمع الذي تغيّرت صورته عن صورته حال الإفراد، كما تقدّم، مثل:
 القواعد، في قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٢٧]، فالقواعد اسم منصوب،
 وعلامة نصبه الفتحة وهو جمع تكسير.

الثالث: (الفعل المضارع) إذا دخل عليه ناصبٌ ولم يتصل بآخره شيء من لواحقه، والمراد بالناصب
 عوامل النصب، وهي حروفه، وعدتها عشرة سيذكرها المصنّف في باب الأفعال، نحو: نبرح، في قول الله
 تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ﴾ [طه: ٩١]، ف(نبرح) فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

• والعلامة الثانية وهي الألف تكون علامة للنصب في موضع واحد في الأسماء الخمسة، نحو:
 رأيتُ أبَاكَ وَأَخَاكَ وَحَمَاكَ وَفَاكَ وَذَا عِلْمٍ، فَأَبَا وَأَخَا وَحَمَا وَفَا وَذَا أَسْمَاءُ مَنْصُوبَةٌ، وَعِلَامَةُ نَصْبِهَا الْأَلِفُ
 لِأَنَّهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ.

• والعلامة الثالثة وهي الكسرة تكون علامة للنصب في موضع واحد، وهو جمع المؤنث
 السّالم، وتقدّم معناه، نحو: المسلمات في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]،
 ف(المسلمات) اسم منصوب وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنّه جمع مؤنث سالم.

وسبق أن عرفت أن الأولى أن يقال عوضاً عن جمع المؤنث السالم: الجمع الذي ختم بألف وتاء مزيدتين، ليدخل ما كان كذلك وليس بمؤنث.

• والعلامة الرابعة وهي الياء تكون علامة للنصب في موضعين:

الأول: التثنية، وتقدم معنى المثني، نحو: رجلين، ومنه قول الله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ﴾ [القصص: ١٥]، ف(رجلين) اسم منصوب وعلامة نصبه الياء.

والثاني: الجمع والمراد به جمع المذكر السالم، ف(أل) في قول المصنف (الجمع) عهديّة أراد به نوعاً مخصوصاً منه وهو جمع المذكر السالم، نحو: المحسنين في قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، ف(المحسنين) اسم منصوب وعلامة نصبه الياء.

• والعلامة الخامسة هي حذف النون، وتكون علامة للنصب في موضع واحد في الأمثلة الستة التي تقدمت؛ وهي الأفعال التي على زنة: يفعلان، تفعلان، يفعلون، تفعلون، تفعلين، فإذا تقدمها ناصب كان علامة نصبها حذف النون، نحو (تفعلوا) في قول الله تعالى: ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ فتفعلوا فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الستة.

وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عِلَامَاتٍ: الْكُسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَالْفَتْحَةُ.
فَأَمَّا الْكُسْرَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْأَسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ
الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ.
وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَفِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ.
وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الْأَسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ.

لَمَّا فَرَّغَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ عِلَامَاتِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي مِنْ أَقْسَامِ الْإِعْرَابِ وَهُمَا الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ
اتَّبَعَهُمَا بِعِلَامَاتِ الْقِسْمِ الثَّلَاثِ وَهُوَ الْخَفْضُ، فَذَكَرَ أَنَّ لِلْخَفْضِ ثَلَاثَ عِلَامَاتٍ هِيَ الْكُسْرَةُ وَالْيَاءُ
وَالْفَتْحَةُ.

وَالْأَصْلُ فِي عِلَامَاتِ الْخَفْضِ هِيَ الْكُسْرَةُ، فَهِيَ أُمَّ الْبَابِ وَمَا عِدَاهَا تَابِعٌ لَهَا؛ فَالْخَفْضُ لَهُ ثَلَاثُ
عِلَامَاتٍ وَاحِدَةٌ أَصْلِيَّةٌ هِيَ الْكُسْرَةُ وَاثْنَتَانِ فَرَعِيَّتَانِ هُمَا الْيَاءُ وَالْفَتْحَةُ.

• فالعلامة الأولى الكسرة تكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع:

الأول: (الاسم المفرد المنصرف)، والمنصرف هو المنون أي الذي يقبل التنوين، نحو: قرية، في قول
الله تعالى: ﴿مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩] (قرية) اسم مخفوض وعلامة خفضه الكسرة، وهو منصرف
للحقوق التنوين به.

الثاني: (وجمع التكسير المنصرف)، وتقدم معنى جمع التكسير ومعنى المنصرف.

ما معنى المنصرف؟ الاسم الذي يقبل التنوين. مثل: رجال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ
يَعُودُونَ رِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦]، (رجال) اسم مخفوض وعلامة خفضه الكسرة،
ولحقته التنوين لأنه غير ممنوع من الصرف.

الثالث: (جمع المؤنث السالم)، نحو (العاديات) في قول الله تعالى: ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾ [العاديات]
ف(العاديات) اسم مخفوض وعلامة خفضه الكسرة، ولم يشترط في جمع المؤنث السالم أن يكون
منصرفاً كما اشترطه في اسم المفرد وجمع التكسير؛ لأن جمع المؤنث السالم لا يكون إلا منصرفاً،
فكل جمع مؤنث سالم منصرف؛ أي قابل للتنوين، وسبق أن عرفت أن الأولى أن يقال في هذا الموضع:
الجمع الذي ختم بألفٍ وتاءٍ مزيدتين، ولا يقال فيه: جمع المؤنث السالم، لئلا يقتصر على بعض
أفراده.

• والعلامة الثانية وهي الياء تكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع:

الأول: (الأسماء الخمسة) التي تقدمت، فتقول: مررت بأبيك وأخيك وذي علم، وأخذت فالك من
فيك، وتقول للمرأة: تستري من حميك، فهذه الأسماء (أبي وأخي وحمي وذي وفي) أسماء مخفوضة
وعلامة خفضها الياء؛ لأنها من الأسماء الخمسة.

الثاني: (التثنية)، نحو غلامين في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ﴾ [الكهف: ٨٢]، فكلمة

(غلامين) اسم مخفوض وعلامة خفضه الياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه مثني.

الثالث: جمع المذكر السالم، ف(أل) في قول المصنّف (الجمع) للعهد فإنه يريد عهداً مخصوصاً هو جمع المذكر السالم، نحو (المؤمنين)، ومنه قوله تعالى: ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة]، فالمؤمنين اسم مخفوض وعلامة خفضه الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم.

• والعلامة الثالثة، وهي الفتحة، تكون علامة للخفض في الاسم لا ينصرف؛ أي الاسم الذي لا يدخله التثنية، والأصل في الأسماء أن تكون منصرفة إلا إذا وجد مانع من موانع الصّرف فلا تُنَوَّن، نحو: أحمد، فإنَّ أحمدَ اسم ممنوع من الصّرف، ويُجرُّ بالفتحة بدل الكسرة، ومنه: تمسك بسنة أحمد ولا تزغ عنها، ف(أحمد) اسم مخفوض وعلامة خفضه الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصّرف. وموانع الصّرف تُنظر في المطوّلات.

وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ: السُّكُونُ وَالْحَذْفُ.
فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ.
وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ، وَفِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ الَّتِي رَفَعَهَا
بِثَبَاتِ التُّونِ.

لَمَّا فرغ المصنّف رحمه الله من علامات القسم الأوّل والثاني والثالث من أقسام الإعراب وهي الرّفْع والنّصب والخفض أتبعها بعلامات القسم الرّابع وهو الجزم، فذكر أنّ للجزم علامتين وهما السُّكُون والحذف.

والأصل في علامات الجزم السُّكُون فهي أمّ الباب، وما عداها نائب عنها. فالجزم له علامتان: واحدة أصليّة هي السُّكُون والأخرى فرعية وهي الحذف، و(أل) في (الحذف) عهديّة، فالمقصود به حذف الحرف خاصّة؛ لأنّ الجزم كلّ حذف، فمنه حذف حركة، وهو السُّكُون، ومنه حذف حرف.

• فالعلامة الأولى وهي السُّكُون تكون علامة للجزم في موضع واحد، وهو الفعل المضارع الذي لم يتّصل بآخره شيءٌ فهو صحيح الآخر إذا دخل عليه جازم. والمراد بقولنا: (الفعل الصحيح) ما ليس آخره حرفاً من حروف العلة وهي الألف والواو والياء، والمراد بالجازم عوامل الجزم، وهي أدواته، وعدّها ثمانية عشر سيذكرها المصنّف في باب الأفعال، ومنه (يلد) في قول الله تعالى: ﴿لَمْ يَكِدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، ف(يلد) فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ وعلامة جزمه السُّكُون.

• والعلامة الثانية وهي الحذف، تكون علامة للجزم في موضعين:
الأوّل: (الفعل المضارع المعتل الآخر). والمعتل هو الذي آخره حرف علة، وهي الألف والواو والياء كما سلف، ومنه (يتق) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ ف(يتق) فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ وعلامة جزمه حذف حرف العلة؛ لأنّ الفعل أصله (يتقي) آخره ياء، فلمّا دخل عليه الجازم وهو (من)، حُذف حرف العلة فصار آخره قافاً مكسورة.

والثاني: الأمثلة السّنة المتقدّمة، وهي ما كان على وزن: يفعلان، تفعلان، تفعلون، يفعلون، تفعلين، ومنه: تفعلوا في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، ف(تفعلوا) فيه فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف التُّون.

فصل

المُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ.
فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الْأَسْمُ الْمُفْرَدُ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالْفِعْلُ
الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بآخره شيءٌ.
وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَتُخَفَّضُ بِالْكَسْرِ، وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ، وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةٌ

أَشْيَاء: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ يُنْصَبُ بِالكُسْرَةِ، وَالاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ يُخَفِّضُ بِالْفَتْحَةِ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرُ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ.
 وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةٌ أَنْوَاعٍ: الثَّانِيَةُ، وَجَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، وَالْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ، وَالْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ، وَهِيَ: يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ.
 فَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَتُرْفَعُ بِالْأَلْفِ، وَتُنْصَبُ وَتُخَفِّضُ بِالْيَاءِ.
 وَأَمَّا جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيُخَفِّضُ بِالْيَاءِ.
 وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلْفِ، وَتُخَفِّضُ بِالْيَاءِ.
 وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا.

ذكر المصنّف رحمه الله في هذا الفصل ما مرّ في بابي الإعراب وعلاماته على وجه الإجمال تسهيلاً على الطالب وتقويةً لأخذه، وبين أنّ المعربات قسمان:
 أحدهما: يُعرب بالحركات، وهي الضمّة والفتحة والكسرة والسكون.
 والآخر: يُعرب بالحروف، وهي الواو والألف والياء والنون والحذف.
 والسكون حركة وليست عدماً؛ لأنّ العدم إنّما هو وقف الكلمة قبل دخول عوامل الإعراب عليها، فالكلمات قبل دخول عوامل الإعراب عليها موقوفة؛ أي لا يحكم عليها بشيءٍ، فإذا دخلت عليها العوامل حُكم بإعرابها؛ فتكون مرفوعةً أو منصوبةً أو مخفوضةً أو مجزومةً، فالسكون حركة، وحذف النون حرفٌ أيضاً باعتبار الحكم لوجود الحرف قبل دخول عامل الإعراب، فلمّا دخل عامل الإعراب ووقع الحذف سُمّي الحذف حرفاً باعتبار متعلّقه المحذوف، فعُدّ المصنّف للسكون في الحركات، وللحذف في الحروف صحيحاً.

والذي يُعرب بالحركات كما ذكر المصنّف أربعة أنواع: (الاسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) من لواحقه، وجميع المعربات بالحركات تُرفع بالضمّة وتنصب بالفتحة وتخفف بالكسرة، ويُجزم الفعل منها بالسكون.

وخرج عن هذا الأصل ثلاثة أشياء:

الأوّل: (جمع المؤنث السالم)، فيُنصب بالكسرة لا بالفتحة.

والثاني: (الاسم الذي لا ينصرف)، أي لا ينون، فيُخفف بالفتحة لا بالكسرة.

والثالث: (الفعل المضارع المعتل الآخر)، فيُجزم بحذف آخره لا بالسكون.

والذي يُعرب بالحروف أربعة أنواع: الثّانية، وجمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة، والأمثلة الستة.

فأمّا الثّانية فترفع بالألف وتنصب وتخفف بالياء.

وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو ويُنصب ويُخفف بالياء.

وأما الأسماء الخمسة فترفع بالواو وتُنصب بالألف وتُخفض بالياء.
وأما الأمثلة الستة فترفع بالنون وتنصب وتجزم بحذفها.

بَابُ الأَفْعَالِ

الأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ: مَاضٍ، وَمُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ، نَحْوُ: ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَاضْرِبْ.

ذكر المصنّف رحمه الله في صدر هذا الباب قسمة الأفعال، وسبق أن عرفت أن الفعل هو ما دلّ على معنى في نفسه واقترن بزمنٍ ماضٍ أو حاضر أو مستقبل.
فالأقسام ثلاثة:

أولها الفعل الماضي، وهو ما دلّ على حصول الفعل في الزمن الماضي، نحو: أضاعوا.
والثاني الفعل المضارع وهو ما دلّ على حصول الفعل في الزمن الحاضر أو المستقبل دون طلبه، نحو: يحافظون.
الثالث الأمر، وهو ما دلّ في الزمن المستقبل مع طلبه، وهذا الفرق بينه وبين المضارع الذي يكون في المستقبل، فمثلاً: قولك: اكتب، يدلّ على الزمن؛ زمن المستقبل مع طلبه، فيكون أمراً.

فَالْمَاضِي مَفْتُوحٌ الْآخِرِ أَبَدًا، وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا، وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ الَّتِي يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: أَنْيَتٌ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا، حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ.

لَمَّا بَيَّنَّ المصنّف رحمه الله أقسام الأفعال أوّضح أحكامها:

(**فَالْمَاضِي مَفْتُوحٌ الْآخِرِ أَبَدًا**) أي مبنيّ على الفتح دائماً، إمّا لفظاً كما في (حفظاً) أو تقديرًا كما في: (دعا، وقالوا، وسمعنا) فإنّه يقدر على الفعل إذا كان آخره ألفاً أو واو جماعة أو اتصل به ضمير الرفع المتحرّك.

أمّا فعل الأمر فبنيّ على السكون دائماً، وعبارة المصنّف توافق مذهب الكوفيّين الذين يرون أنّ الأمر مُعربٌ مجزومٌ لا مبنيّ؛ لأنّه تابع للمضارع المُعرب.

والصّحيح أنّه مستقل برأسه، وأنّ فعل الأمر مبنيّ على السكون دائماً: إمّا لفظاً كما في (احفظ)، أو تقديرًا كما في (أقبلن، واسع، وافهما) وذلك إذا اتصلت به نون التوكيد، أو كان مضارعه معتلاً الآخر، أو من الأمثلة الستّة.

ويُعلم بهذا أنّ الماضي والأمر حُكِمَهما البناء، فهما دائماً مبنيّان.

وأما الفعل المضارع فهو الذي يدخله الإعراب كما سبق، والفعل المضارع مرفوعٌ أبداً حتى يدخل عليه ناصبٌ أو جازم، وسيأتي ذكر النواصب والجوازم، والأصل كونه -كما ذكرنا- مرفوعاً ما لم يتقدّمه ناصبٌ أو جازم، ما لم تتصل به نون التوكيد أو نون الإناث، يبنى على الفتح إذا كانت نون التوكيد، وإن اتصلت به نون الإناث بُني على السكون.

فَالنَّوْاصِبُ عَشْرَةٌ، وَهِيَ: أَنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ، وَكَيْ، وَلَا مَ كَي، وَلَا مَ الْجُحُودِ، وَحَتَّى، وَالْجَوَابُ بِالفَاءِ وَالْوَاوِ وَأَوْ.

وَالجَوَازِمُ ثَمَانِيَّةٌ عَشْرٌ، وَهِيَ: لَمْ، وَلَمَّا، وَالْمَ، وَالْمَا، وَلَا مَ الْأَمْرِ وَالِدُّعَاءُ، وَلَا فِي النَّهْيِ وَالِدُّعَاءِ، وَإِنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَهُمَا، وَإِذْمَا، وَأَيُّ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَأَيْنَ، وَأَنْتَى، وَحَيْثُمَا، وَكَيْفَمَا، وَإِذَا فِي الشُّعْرِ خَاصَّةً.

قَرَّرَ المصنِّفُ كما سبق أَنَّ المضارع مرفوعٌ ما لم يدخل عليه ناصب أو جازم، فاقتضى ذلك أن يبيِّن عوامل النَّصب والجزم التي تدخل عليه، فساق في هذه الجملة النَّوْاصِبَ والجَوَازِمَ، (فَالنَّوْاصِبُ عَشْرَةٌ، وَهِيَ: أَنْ، وَلَنْ) إلى آخر ما ذكر، و(لَا مَ كَي) تسمَّى عند النُّحاة لام التَّعليل، وأضيفت إلى (كَي) لأنَّها تخلفها في إفادة التَّعليل، وقد تكون للعاقبة أو زائدة لا للتَّعليل وتعمل عملها، والمراد ب(لَا مَ الْجُحُودِ) لام النفي، وضابطها أن تسبق ب: (ما كان) أو (لم يكن)، وقوله: (وَالجَوَابُ بِالفَاءِ وَالْوَاوِ) أراد الفاء والواو الواقعتان في أوَّل الجواب، ففي ظاهر عبارته قلبٌ، فالنَّاصِبُ هو الفاء والواو الواقعتان في أوَّل الجواب، وليس النَّاصِبُ هو الجواب بالفاء والواو، ويُشترط في الفاء أن تكون للسَّببية، وفي الواو أن تكون للمعية، وإتِّمَّا يكون الجواب بهما ناصبًا للفعل المضارع إذا جاء بعد نفي أو طلب.

والطَّلَبُ ثمانية أشياء: الأمر، والنَّهي، والدُّعاء، والاستفهام، والحضُّ، والعرض، والتَّمَنِّي، والرَّجاء. ويُشترط في (أو) حتى تكون ناصبةً أن تكون بمعنى (إِلَّا) أو بمعنى (إِلَى).

أمَّا الجَوَازِمُ فثمانية عشر وهي: لم، ولمَّا.. إلى آخر ما ذكر، وهي على قسمين: القسم الأوَّل: ما يجزم فعلًا واحدًا، وهي: لم، ولمَّا، والمَ، والمَا، ولا مَ الطَّلَب، ولا التِّي للطَّلَب، والطَّلَبُ يجمع الأمر والنَّهي والدُّعاء.

والقسم الثَّاني: ما يجزم فعلين، وهي بقية الجَوَازِمَ، ويسمَّى الأوَّل فعل الشَّرط، والثَّاني جواب الشَّرط أو جزاءه.

وقوله: (إِذَا فِي الشُّعْرِ خَاصَّةً) أي ضرورة لا اختيارًا في النظم دون النَّثر، ومنع البصريُّون الجزم بها وهو الصَّحيح.

وممَّا ينبهُ إليه أنَّ الهمزة في (الم) و(المَّا) هي أداة الاستفهام، وتعدد الجازم بإدخالها خلافُ الأوَّل، ولو أُريد إدخالها على غيرهما لكثُر ذلك سواءً في أدوات النَّصب أو الجزم، فالأوَّل عدم عدِّهما لرجوعهما إلى (لم) و(لمَّا) وإتِّمَّا هذا حرف زيد في أوَّلهما للاستفهام.

بَابُ مَرْفُوعَاتِ الأَسْمَاءِ

المَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ، وَهِيَ: الفَاعِلُ، والمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، والمُتَبَدُّ وَخَبْرُهُ، واسْمُ كَانَ وَأَخْوَاتِهَا، وَخَبْرُ إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا، والتَّابِعُ للمَرْفُوعِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، والعَطْفُ، والتَّوَكِيدُ، والبَدَلُ.

لَمَّا كانت الأفعال أوضح أحكامًا وأخصر سياتًا قدَّمها المصنِّفُ رحمه الله فيبين أنواعها وأحكامها، ثمَّ

أتبعها ببيان أحكام الأسماء، وأهمل المصنّف رحمه الله بيان حكم الحرف، وهو البناء كما قدّمناه، وأحكام الأسماء كما سلف الرفع والنصب والخفض، ولا جزم فيها.

وقد بين المصنّف رحمه الله أفراد كلّ قسم مسرودة في ثلاثة أبواب: باب مرفوعات الأسماء، وباب منصوبات الأسماء، وباب مخفوضات الأسماء، ولطول البابين الأوّلين أجمل كل واحد منهما ثم فصله، وهذا أوّلها بين فيه مواقع الرفع مجملة تسهيلاً على الطالب وتشويقاً له، ليجتهد في حفظها وفهمها.

والمرفوعات سبعة كما ذكر، وهي مقسومة إلى قسمين اثنين: أحدهما مرفوعٌ مستقلٌّ، وهو الفاعل، والمفعول الذي لم يسمّ فعله، والمبتدأ وخبره، واسم كان، وخبر إن، هذه هي المستقلة.

الثاني مرفوع تابع، وهو أربعة أشياء: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل.

والفرق بينهما أنّ المرفوع المستقل لا يخرج عن الرفع أبداً، أمّا المرفوع التابع فإنّه قد يخرج عن الرفع فيكون منصوباً أو مخفوضاً بحسب ما يتبعه، فإنّه تابع في حكمه لمتقدّم عليه، ولذلك سُمّي تابعا.

بَابُ الْفَاعِلِ

الْفَاعِلُ: هُوَ الْاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ.
فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ،
وَقَامَ الرَّجَالُ، وَيَقُومُ الرَّجَالُ، وَقَامَتِ هِنْدٌ، وَتَقُومُ هِنْدٌ، وَقَامَتِ الْهِنْدَانِ، وَتَقُومُ الْهِنْدَانِ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ،
وَتَقُومُ الْهِنْدَاتُ، وَقَامَتِ الْهُنُودُ، وَتَقُومُ الْهُنُودُ، وَقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ أَخُوكَ، وَقَامَ غُلَامِي، وَيَقُومُ غُلَامِي،
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتُمَا، وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتُنَّ،
وَضَرَبَ، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبُوا، وَضَرَبْنَ.

روى الخطيب البغدادي في كتاب «اقتضاء العلم العمل» أن القاسم بن مخيمرة رحمه الله تعالى أراد أن يتعلم النحو، فقال له معلّمه: ضرب زيدٌ عمرًا. فقال: لم ضربه؟ قال: هكذا البناء، يعني: هكذا المثال حتى تفهم. فقال: شيءٌ أوله كذبٌ وآخره سُغْلٌ، لا أريده. وهذا ممّا يذكر استرواحًا وإلا فهو تعلم النحو، لكن مثل هذه الأشياء التي تكثر في كتب النحو ممّا تُضعف حلاوته.

شرح المصنّف رحمه الله يبيّن مرفوعات الأسماء واحدًا واحدًا، وابتدأ بأولها وهو الفاعل، فعرفه بقوله: (الْفَاعِلُ: هُوَ الْاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ) وهو مبنيٌّ على ثلاثة أصول:
فالأول: أنه اسم، فلا يكون فعلاً ولا حرفاً.

والثاني أنه مرفوعٌ، فلا يكون منصوباً ولا مخفوضاً.
والثالث أن فعله يُذكر قبله، أي يتقدّمه كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ﴾ [المطففين: ٦] (النّاس) فاعلٌ لأنّه تقدّمه فعله.

وممّا يُنبّه إليه أن حدود الآجراميّة عيّبت بإدخال الأحكام فيها، فإنّ الحكم على الشّيء لا تعلق له بحقيقته؛ بل هو أمر خارج عنه كما قال الأخصري في «السلم المنورق»:

وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ أَنْ تُدْخَلَ الْأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ

فكان ينبغي له رحمه الله أن يقول في تعريف الفاعل هو الاسم المذكور قبله فعله، فلا يذكر الحكم مع الحدّ. وهذا أصلٌ احفظوه، فإنّه سيتكرّر منه رحمه الله تعالى.

وأوضح من هذا أن يقال في تعريف الفاعل هو الاسم الذي تعلق به الفعل أو قام به.

ثم جعل المصنّف رحمه الله تعالى قسامين: ظاهراً ومضمراً.

فالظاهر ما دلّ على مسماه بلا قيد، فهو المبيّن الواضح.

والمضمّر لفظٌ يدلّ على متكلّم؛ نحو: أنا، أو مخاطب؛ نحو: أنت، أو غائب؛ نحو: هو.

وساق أمثلة الظاهر، والفاعل فيها جميعاً هو اسم ظاهر: زيد والزّيدان.. إلى آخره.

ثم ذكر أن الفاعل المضمّر اثنا عشر نوعاً، وكلّها ضمائر مبنيّة في محلّ رفع فاعل، وساق أمثلتها وهي

ضمائر تدلُّ على المتكلم أو المخاطب.

ولم يذكر أنَّ الفاعل يجيء ضميراً مستتراً مع أنَّه كذلك في الواقع، وكان الأولى في القسمة أن يجعله على قسمين:

أحدهما: الصريح، وهو الظاهر سواء كان ضميراً أو غيره، وحده ما دلَّ على مسماه بلا قيد أو بقيد تكلم أو خطاب.

والثاني: المقدر، وهو ما دلَّ على مسماه بقيد غيبة. والمقدر هو المستتر، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ الفاعل ضميرٌ مستترٌ تقديره أنت.

بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَهُوَ الاسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذَكَّرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ:
فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبَ زَيْدٌ، وَيُضْرَبُ زَيْدٌ، وَأَكْرَمَ عَمْرُو، وَيُكْرَمُ عَمْرُو.
وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبْتَ، وَضُرِبْنَا، وَضُرِبْتِ، وَضُرِبْتِمَا، وَضُرِبْتُمْ، وَضُرِبْتَنَ، وَضُرِبَ، وَضُرِبْتِ، وَضُرِبْنَا، وَضُرِبُوا، وَضُرِبْتَنَ.

ذكر المصنّف رحمه الله ثاني مرفوعات الأسماء وهو المفعول الذي لم يسمّ فاعله، وغيره يسمّيه نائب الفاعل وعليه استقرّ الاصطلاح النحوي. وحده بقوله: (وَهُوَ الاسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذَكَّرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ)، وهو مبني على ثلاثة أصول:

الأوّل أنه اسم، ولا يكون فعلاً ولا حرفاً.

والثاني أنه مرفوع، فلا يكون منصوباً ولا مخفوضاً.

والثالث أن فاعله لا يُذكر معه؛ بل يحذف المتكلمُ الفاعلَ ويكتفي بالمفعول، نحو (المجرمون) في قوله تعالى: ﴿يَعْرِفُ الْمَجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ﴾ [الرَّحْمَنُ: ٤١]، فأصل الجملة: يعرف الملائكة المجرمين بسيماهم. فحذف الفاعل وهم الملائكة، وأقيم المفعول وهو (المجرمين) مقامه وأُعطي حكمه. وتقدّم أن هذا الحد منتقدٌ لإدخال حكمه فيه، فالأولى أن يقال في تعريفه: هو الاسم الذي لم يسمّ فاعله، يعني لم يذكر الفاعل فيه وإنما أقيم المفعول منزلة فاعله.

وتغيير تركيب الجملة بحذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه أوجبت تغيير صورة الفعل، وهو الذي ذكره المصنّف بقوله: (فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ)، فالفعل الماضي إذا أُريد حذف فاعله وإقامة المفعول مقامه لزم ضمُّ أَوَّلِهِ وكسر ما قبل آخِرِهِ، فمثلاً جملة: أَحَبَّ الطُّلَابُ النَّحْوَ، إذا أُريد بناؤها لغير الفاعل قيل: أَحَبَّ النَّحْوُ، فالفعل (أَحَبَّ) ماضٍ، فلمَّا أُريد بناؤه لغير الفاعل ضُمَّ أَوَّلُهُ وكُسِرَ ما قبل آخِرِهِ، والفعل المضارع إذا أُريد حذف فاعله وإقامة المفعول مقامه، لزم ضمُّ أَوَّلِهِ وفتح ما قبل آخِرِهِ، فمثل جملة (يُحِبُّ الطُّلَابُ النَّحْوَ) تجعل (يُحِبُّ النَّحْوُ) ويسمّى الفعل في كلِّ مبنياً للمجهول، لكون الجهل بالفاعل هو أكثر أسباب بناء الفعل لنائبه، وهذا هو المشهور عند النحاة، ولو قيل: المبني للمفعول، كان أولى؛ لأنَّ الجهل سبب لبنائه على هذه الصُّورة، ووراء ذلك عندهم أسبابٌ أخرى، وفي أبنية الفعل للمفعول ما يكون على غير ما ذكر من التَّغيير ممَّا ينظر في المطوِّلات.

ثم ذكر المصنّف رحمه الله أن نائب الفاعل الذي يسمّيه هو: المفعول الذي لم يسمّ فاعله، قسمان: ظاهر ومضمر، وساق أمثلتهما.

والمضمر اثنا عشر نوعاً، وكلُّها ضمائرٌ مبنيةٌ في محلِّ رفعٍ نائبِ فاعلٍ.

وكان الأولى في القسمة أن يجعله على قسمين:
أحدهما: الصريح، وهو الظاهر سواء كان ضميراً أو غيره على ما تقدّم.
والثاني: المقدر، والمراد به المستتر، مثل قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ﴾ [هود: ٤٤]، فنائب الفاعل ضمير
مستتر تقديره هو.

بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

الْمُبْتَدَأُ: هُوَ الْاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ.

وَالْخَبَرُ: هُوَ الْاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ.
وَالْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ، فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ: أَنَا، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ، وَأَنْتَمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتِنَّ، وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُنَّ، وَهُنَّ، نَحْوُ قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ، وَنَحْنُ قَائِمُونَ، وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ.

وَالْخَبَرُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ، وَعَیْرٌ مُفْرَدٌ، فَالْمُفْرَدُ نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ.
وَعَیْرُ الْمُفْرَدِ أَرْبَعَةٌ أَشْيَاءٌ: الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ، وَالظَّرْفُ، وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ، وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وَزَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ.

ذكر المصنّف رحمه الله الثالث والرابع من مرفوعات الأسماء، وهما المبتدأ والخبر. وحدّ المبتدأ بقوله: (هُوَ الْاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ) فهو مبني على ثلاثة أصول:

الأوّل: فهو اسمٌ، فلا يكون فعلاً ولا حرفاً.

والثاني: أنّه مرفوعٌ، ولا يكون منصوباً ولا مخفوضاً.

والثالث: أنّه عارٍ عن العوامل اللفظية؛ أي خالٍ عنها، لم يتقدّمه شيءٌ من العوامل التي تؤثر فيه حكماً، فالمبتدأ مرفوعٌ بعامل معنوي هو الابتداء.

ثم حدّد الخبر بقوله: (هُوَ الْاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ) وهو مبني على ثلاثة أصولٍ أيضاً:

الأوّل: أنّه اسمٌ، فلا يكون فعلاً ولا حرفاً، وهذا باعتبار الغالب؛ فقد يكون جملة فعلية.

والثاني أنّه مرفوعٌ، وفلا يكون منصوباً ولا مخفوضاً.

والثالث أنّه مسندٌ إليه؛ أي إلى المبتدأ، فهو حكمٌ عليه، وتتمّ به مع المبتدأ فائدة.

وبإخراج الحكم على ما تقدّم التّبيه إليه، يقال في المبتدأ هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية. ويقال في الخبر هو الاسم المسند إليه.

ومثّل لهما ولم يفسر ما مثّل به، والمناسب للمبتدأ التّفصيل ف(زَيْدٌ) في الأمثلة التي ذكرها مبتدأ والخبر (قَائِمٌ) و(قَائِمَانِ) و(قَائِمُونَ).

ثم ذكر أنّ (وَالْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ)، وساق أمثلتهما.

والمضمر اثنا عشر نوعاً، وكلّها ضمائر مبنية في محلّ رفع مبتدأ.

والتّحقيق أنّ الضّمير في (أنا، وأنت، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتن) هو (أن)، وما اتّصل به بعده هو حرف لا محلّ له من الإعراب، وُضع للدّلالة على المخاطب.

ثم ذكر رحمه الله أنّ (الْخَبَرُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ، وَعَیْرٌ مُفْرَدٌ).

والمراد بالمفرد هنا ما ليس جملة ولا شبه جملة، لا ما يقابل المشنئ والجمع.

فإنَّ المفرد يُطلق تارةً، ويراد به مقابل المثنى والجمع.
ويطلق تارةً أخرى ويراد به الجملة وشبه الجملة، كما في هذا المحلّ.
أمَّا الخبر غير المفرد فجعله أربعة أشياء:

الأوّل: (الجارُّ والمجرور) ومثّل له: (في الدار) في جملة (زيد في الدار).
والثاني: (والظرف) ومثّل له: (عندك) في جملة (زيد عندك).

والثالث: (والفعل مع فاعله)، ومثّل له: (قام أبوه) في جملة (وزيد قام أبوه).

والرابع: (والمبتدأ مع خبره)، ومثّل له: (جاريتُه ذاهبة) في جملة (وزيد جاريتُه ذاهبة).
والتحقيق أنَّ غير المفرد نوعان: جملة، وشبه جملة.
والجملة نوعان: اسمية، وفعلية.

وشبه الجملة نوعان: ظرف، وجارٌّ ومجرور.

وهذا يجمع قسمة المصنّف، والجمع في التقاسيم من حُسن البيان والتّعليم. فإنَّ التقسيم لا يُراد لذاته،
وإنّما يرادُ ليتمكن إيصال المراد إلى المتلقّي، فإذا أُحكِم انتفع المتلقّي بالتّقسيم والأنواع التي تُذكر له.
وهذا الذي ذكرناه من ردِّ غير المفرد إلى جملة وشبه جملة، وبيان أنَّ كلَّ واحد منهما يتضمّن نوعين،
هو الذي يحصل به التقسيم والتنويع المستقيم.

وشبه الجملة من الظرف والجارِّ والمجرور ليس خبراً عند جماعة من النُّحاة؛ بل متعلّقٌ بخبر
محذوف تقديره كائنٌ أو مستقرٌّ، فإذا قلت: (زيد في الدار)، فإنَّ الخبر محذوفٌ تقديره (كائنٌ)، فالجملة
(زيد كائن في الدار) والخبر هو كائنٌ.

ومنهم من يجعل الخبر هو جملة الجارِّ والمجرور، ومتعلّقهما وهو الأصح، فيجعل ذلك كلّهُ هو
الخبر.

بَابُ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى المُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ

وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَشْيَاءَ: كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وَإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَظَنَّتُ وَأَخَوَاتُهَا.

ذكر المصنّف رحمه الله الخامس والسادس من مرفوعات الأسماء، وهي اسم كان وأخواتها، وخبر إنَّ وأخواتها، ولم يُفصح ذلك ابتداءً؛ ولكنّه يُفهم من مآل كلامه، فإنّه عقد ترجمة تدلُّ عليهما وعلى غيرها استطرادًا فقال: (بَابُ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى المُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ) هذه العوامل تغيّر إعراب المبتدأ والخبر أو أحدهما عن الرّفْع؛ لأنَّ حُكْمَ المبتدأ والخبر - كما تقدّم - هو الرّفْع، فإذا دخلت عليه هذه العوامل أخرجتهما أو أحدهما عن الرّفْع، وهي ثلاثة أقسام:

الأوّل: (كَانَ وَأَخَوَاتُهَا)، وكلُّها أفعالٌ.

والثاني: (إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا)، وكلُّها حروفٌ.

والثالث: (ظَنَّتُ وَأَخَوَاتُهَا)، وكلُّها أفعالٌ.

وتسمّى هذه العوامل باسم النّوآسِخ؛ لأنّها تنسخ عمل المبتدأ والخبر؛ أي تُزيّله وتغيّره.

فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الْاسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ، وَهِيَ: كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأُضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا أَنْفَكَ، وَمَا فَتَى، وَمَا بَرِحَ، وَمَا دَامَ، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا، نَحْوُ: كَانَ وَيَكُونُ وَكُنْ، وَأَصْبَحَ وَيُصْبِحُ وَأَصْبَحَ، تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

ذكر المصنّف رحمه الله في هذه الجملة القسم الأوّل من العوامل الدّاخلية على المبتدأ والخبر المغيّرة لحكم أحدهما فقط وهو الخبر، فإنّه يخرج من الرّفْع إلى النّصب، ويُسمّى خبر كان وأخواتها، وأمّا المبتدأ فهو باقٍ على حكم ويسمّى اسم كان وأخواتها.

وأخوات كان أحد عشر، وبضمّها إليهن فعدتهن اثنا عشر، وكلّهنّ - كما سبق - أفعال تعمل، وما تصرّف منها ماضيًا ومضارعًا وأمراً، ومنها ما لا يتصرّف بحال وهما (ليس) اتّفاقًا و(ما دام) على الصّحيح، والأفعال الأربعة (زال، وانفك، وفتى، وبرح) يشترط لعملها تقدّم النّفي أو شبه النّفي وهو النّهي والدّعاء، و(دام) يشترط لعملها تقدّم (ما) المصدرية الظرفية عليها، ف(دام) مع (ما) تؤوّلان مصدرًا؛ كقوله تعالى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا ۖ﴾ [مريم] أي دوام حياتي، ومثّل لعملها بمثالين:

أحدهما (كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا)، ف(زيد) اسم (كان) مرفوع، و(قائمًا) خبر كان منصوب.
والآخر (وَلَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا)، ف(عمرو) اسم (ليس) مرفوع، و(شاخصًا) خبر ليس منصوب.

وَأَمَّا **إِنَّ** وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الاسمَ وَتَرْفَعُ الخبرَ، وَهِيَ: **إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، تَقُولُ:**
إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.
وَمَعْنَى إِنَّ وَأَنَّ لِلتَّوَكِيدِ، وَلَكِنَّ لِلإِسْتِدْرَاكِ، وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي وَالتَّوَقُّعِ.

ذكر المصنّف رحمه الله تعالى في هذه الجملة القسم الثاني من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر المغيرة لحكم أحدهما فقط وهو المبتدأ؛ فيخرج من الرفع إلى النصب، ويسمى اسم إن وأخواتها، أمّا الخبر فهو باقٍ على حكمه، ويسمى خبر إن وأخواتها.
 وأخوات إن خمسٌ وبضمّها إليهنّ فعدتهنّ ستّ، وكلهنّ حروف كما تقدّم.

ومثل لعملها بمثالين:

أحدهما **(إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)**، ف(زيدا) اسم (إن) منصوب، و(قائم) خبر (إن) مرفوع.

والآخر **(لَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ)**، ف(عمراً) اسم (ليت) منصوب، و(شاخص) خبر (ليت) مرفوع.

ثم استطرّد المصنّف رحمه الله فذكر معاني هذه الحروف، وبيان معانيها ليس بحثاً نحوياً؛ بل هو تابعٌ لعلم البلاغة.

وَأَمَّا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا، وَهِيَ: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخَلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَعَلِمْتُ، وَوَجَدْتُ، وَاتَّخَذْتُ، وَجَعَلْتُ، وَسَمِعْتُ، تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَرَأَيْتُ عَمْرًا شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

ذكر المصنّف رحمه الله في هذه الجملة القسم الثالث من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر المغيرة لحكهما معاً، فإنهما يخرجان من الرفع إلى النصب ويكونان مفعولاً ظنّ وأخواتها، ولا مدخل لهما في المرفوعات؛ لكنّ المصنّف أوردتهما استطراداً لتتيمم العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر. وأخوات ظنّ على ما ذكره المصنّف تسع، وبضمّها إليهنّ فعدتهن عشر، والذي عليه أكثر النحاة أنّ (سمع) يتعدّى إلى مفعول واحد، وهو أصحّ، وتسمّى هذه الأفعال أفعال القلوب تغليباً؛ لأنّ (اتخذت وجعلت) ليسا من أفعال القلوب؛ بل هما من أفعال التصيير والانتقال، والتسمية باعتبار الأغلب سائغة عند العرب.

والمراد بـ(رأيت) هنا (رأيت) القلبية أي التي محلّها القلب، لا (رأيت) البصرية التي محلّها العين الباصرة، فالفرق بينهما أنّ محلّ الرؤية القلبية هو بصيرة القلب، ومحلّ الرؤية في البصرية هو العين الباصرة.

ومثّل المصنّف رحمه الله تعالى لعملها بمثالين:

الأوّل (ظننتُ زيدًا مُنْطَلِقًا) فـ(زيدًا) مفعولٌ به أوّل منصوب و(قائمًا) مفعول به ثانٍ منصوب.

والآخر (رأيتُ عَمْرًا شَاخِصًا) فـ(عمرا) مفعول به منصوب و(شاخصًا) مفعول به منصوب.

وبهذا استكملنا المرفوعات الأصلية، وهي: الفاعل، والمفعول الذي لم يسمّ فاعله، والمبتدأ، والخبر، واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها.

بَابُ النَّعْتِ

النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ، وَتَنْكِيرِهِ، تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِ الْعَاقِلِ.
وَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةٌ أَشْيَاءُ:
الاسْمُ الْمُضْمَرُّ، نَحْوُ: أَنَا، وَأَنْتَ.
وَالاسْمُ الْعَلَمُ، نَحْوُ: زَيْدٌ وَمَكَّةَ.
وَالاسْمُ الْمُبْهَمُ، نَحْوُ: هَذَا وَهَذِهِ وَهَؤُلَاءِ.
وَالاسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، نَحْوُ: الرَّجُلُ وَالغُلَامُ.
وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ.
وَالنَّكْرَةُ كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ، وَتَقْرِيْبُهُ كُلُّ مَا صَلَحَ دُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: الرَّجُلُ وَالْفَرَسُ.

لَمَّا فَرَّغَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ مِنْ عَدِّ الْمَرْفُوعَاتِ اسْتِقْلَالًا أَتْبَعَهَا بِذِكْرِ الْمَرْفُوعِ تَبَعًا، وَجَعَلَهُ كَمَا سَبَقَ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوَكِيدُ، وَالبَدَلُ. فَعَقَدَ هَذِهِ التَّرْجِمَةَ وَثَلَاثَةَ أَبْوَابٍ بَعْدَهَا لِبَيَانِ التَّوَابِعِ، وَابْتَدَأَ مِنْهَا بِالنَّعْتِ وَتَعْرِيفِهِ هُوَ التَّابِعُ الَّذِي يَتِمُّ مَتَبوعُهُ بَيَانُ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ أَوْ صِفَاتٍ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ. وَمِثْلُ لَهُ فَقَالَ: (قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِ الْعَاقِلِ.)، فَالْعَاقِلُ فِي الْأَمْثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ، وَهُوَ (زَيْدٌ) تَبَعُهُ فِي إِعْرَابِهِ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالخَفْضِ وَفِي تَعْرِيفِهِ، وَهَذِهِ التَّبَعِيَّةُ فِي التَّعْرِيفِ وَمُقَابَلَةٌ فِي التَّنْكِيرِ اقْتَضَتْ بَيَانَ الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةَ، فَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ خَمْسَةٌ أَشْيَاءَ:

أَوَّلُهَا (الاسْمُ الْمُضْمَرُّ، نَحْوُ: أَنَا، وَأَنْتَ.).

وَالثَّانِي (وَالاسْمُ الْعَلَمُ، نَحْوُ: زَيْدٌ وَمَكَّةَ.)، وَالْمُرَادُ بِهِ الْاسْمُ الْمَوْضُوعُ لِمَعْيَنٍ بِلا قَيْدٍ.

وَثَالِثُهَا (وَالاسْمُ الْمُبْهَمُ.)، وَالْمُرَادُ بِهِ اسْمُ الْإِشَارَةِ وَالاسْمُ الْمَوْصُولُ، وَسَمِّيَ مِبْهَمًا؛ لِأَنَّهُ يفتَقِرُ فِي بَيَانِ مَسْمَاهُ إِلَى قَرِينَةٍ كَالْإِشَارَةِ أَوْ صِلَةٍ.

وَرَابِعُهَا (وَالاسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ) أَي الْمَحَلِّيُّ بِهَمَا (نَحْوُ: الرَّجُلُ وَالغُلَامُ.)، وَالْمُسْتَقِيمُ لُغَةً أَنْ يُقَالَ: الْاسْمُ الَّذِي فِيهِ (أَل) كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْعَرَبَ إِذَا كَانَتِ الْكَلِمَةُ مُؤَلَّفَةً مِنْ حَرْفَيْنِ نُطِقَ بِمَسْمَاهَا لَا بِاسْمِهَا.

خَامِسُهَا (وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ.).

أَمَّا النَّكْرَةُ فَهِيَ كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ فَلَا يَخْتَصُّ بِوَاحِدٍ مِنْ أَفْرَادِهِ.

وَقَرَّبَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: (كُلُّ مَا صَلَحَ دُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: الرَّجُلُ وَالْفَرَسُ.) وَالْمُرَادُ بِهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ الْمَعْرِفَةُ، فَمَا حَسَنَ دُخُولِ (أَل) عَلَيْهِ فَهُوَ نَكْرَةٌ، وَمَا لَمْ يَحْسُنْ دُخُولُهَا عَلَيْهِ فَلَيْسَ بِنَكْرَةٍ.

وتبعية النعت لمنعوته هي في رفعه ونصبه وخفضه وفي تعريفه وتنكيره، وتقترن أيضاً بالتبعية له في إفراده وتثنيته وجمعه وفي تذكيره وتأنيثه.

بَابُ العَطْفِ

وَحُرُوفُ العَطْفِ عَشْرَةٌ، وَهِيَ: الواوُ، وَالْفَاءُ، وَثَمَّ، وَأَوْ، وَأَمْ، وَإِمَّا، وَبَلْ، وَلَا، وَلَكِنْ، وَحَتَّى فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ، فَإِنَّ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ، أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ، تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَزَيْدٌ لَمْ يَقُمْ وَلَمْ يَقْعُدْ.

هَذَا هُوَ التَّابِعُ الثَّانِي مِنَ التَّوَابِعِ الأَرْبَعَةِ، وَهُوَ (العطف)، وَالمَقْصُودُ بِالحُكْمِ هُوَ المَعْطُوفُ، وَحَدُّهُ النَّحْوِيُّ تَابِعٌ يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ حَرْفٌ مَخْصُوصٌ، وَيَسْمَى عَطْفَ النَّسَقِ، وَالمَرَادُ بِالحَرْفِ المَخْصُوصِ أَحَدَ حُرُوفِ العَطْفِ العَشْرَةِ، وَهِيَ: الواوُ وَالفَاءُ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ المَصْنِفُ. وَاشْتَرَطَ فِي (مَا) أَنْ تَسْبِقَ بِمِثْلِهَا نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَشُدُّوا الوُثَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [مُحَمَّد: ٤]، وَالمَخْتَارُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ العَطْفِ، وَإِنَّمَا العَاطِفُ هُوَ الواوُ. وَمَحَلُّ التَّبَعِيَّةِ بَيْنَ المَعْطُوفِ وَالمَعْطُوفِ عَلَيْهِ هِيَ فِي الإِعْرَابِ، دُونَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ عَطْفُ نَكْرَةٍ عَلَى مَعْرِفَةٍ نَحْو: جَاءَ مُحَمَّدٌ وَرَجُلٌ، وَمِثْلُ المَصْنِفِ لِذَلِكَ بِأَمْثَلَةٍ:

أَحَدَهَا لِلْمَرْفُوعِ وَهُوَ (قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو).

وَالثَّانِي لِلْمَنْصُوبِ وَهُوَ (وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا).

وَالثَّلَاثُ لِلْمَخْفُوضِ وَهُوَ (وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو).

وَالرَّابِعُ لِلْمَجْزُومِ وَهُوَ (زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ وَلَمْ يَقْعُدْ)، وَهَذَا المِثَالُ مُنْتَقَدٌ؛ لِأَنَّهُ عَطْفُ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ لَا عَطْفَ مَجْزُومٍ عَلَى مَجْزُومٍ، وَمِثَالُهُ اللَّاتِقُ بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٧٩]، فَفَعَلَ (تَتَّقُوا) مَعْطُوفٌ عَلَى (تُؤْمِنُوا) وَكِلَاهُمَا فَعْلٌ مَجْزُومٌ.

بَابُ التَّوَكِيدِ

التَّوَكِيدُ تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي رَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ، وَيَكُونُ بِالْفَاطِ مَعْلُومَةً، وَهِيَ: النَّفْسُ، وَالْعَيْنُ، وَكُلٌّ، وَأَجْمَعٌ، وَتَوَابِعُ أَجْمَعٍ، وَهِيَ: أَكْتَعٌ، وَأَبْتَعٌ، وَأَبْصَعٌ، تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ.

هذا التَّابِعُ الثَّلَاثُ مِنَ التَّوَابِعِ وَهُوَ (التَّوَكِيدُ) وَذَلِكَ نَوْعَانِ اثْنَانِ:
 الأوَّلُ التَّوَكِيدُ اللَّفْظِيُّ، وَيَكُونُ بِتَكَرُّرِ اللَّفْظِ وَإِعَادَتِهِ بَعِينَهُ، أَوْ مُرَادِفِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا دَكَّتِ
 الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ١١]، فَدَكًّا الثَّانِيَةُ تَوَكِيدٌ لَفْظِيٌّ.
 الثَّانِي التَّوَكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ وَحَدُّهُ اصْطِلَاحًا التَّابِعُ الَّذِي يَرْفَعُ اِحْتِمَالَ السَّهْوِ أَوْ التَّوَسُّعِ فِي الْمَتْبُوعِ.
 وَالْمُؤَكَّدَاتُ أَلْفَاظٌ مَعْلُومَةٌ كَمَا قَالَ الْمَصْنُفُ أَي مَعِينَةٌ، وَهِيَ خَمْسَةٌ:
 الأوَّلُ: النَّفْسُ. والثَّانِي: الْعَيْنُ. والمراد بهما الحقيقة.
 والثَّلَاثُ: كُلٌّ. والرَّابِعُ أَجْمَعٌ، والمراد بهما الإحاطة والشُّمُولُ.
 والخَامِسُ تَوَابِعُ أَجْمَعٍ الَّتِي لَا تَسْتَقِلُّ عَنْهَا؛ بَلْ تَقْتَرِنُ بِهَا فَيُؤْتَى بِهَا بَعْدَهَا، وَلَا تَنْفَرِدُ دُونَهَا وَهِيَ (أَكْتَعٌ
 وَأَبْتَعٌ وَأَبْصَعٌ)، وَيُرَادُ بِهَا تَقْوِيَةُ التَّوَكِيدِ.
 وَمَحَلُّ التَّبَعِيَّةِ هُوَ فِي الْإِعْرَابِ وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ؛ لَكِنَّ التَّبَعِيَّةَ بِالتَّنْكِيرِ فِي التَّوَكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ مُخْتَلَفٌ
 فِيهَا عِنْدَ النُّحَاةِ.

وَمَثَلُ الْمَصْنُفِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِثَلَاثَةِ أَمْثَلَةٍ:

أحدها: (قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ) و(نَفْسُهُ) فِي الْمَثَلِ تَوَكِيدٌ مَرْفُوعٌ.

وثانيها: (وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ)، و(كُلَّهُمْ) فِي الْمَثَلِ تَوَكِيدٌ مَنْصُوبٌ.

وثالثها: (وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ) و(أَجْمَعِينَ) فِي الْمَثَلِ تَوَكِيدٌ مَنْخُوضٌ.

بَابُ البَدَلِ

إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنْ اسْمٍ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبَعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ، وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَبَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ، وَبَدَلُ الإِشْتِمَالِ، وَبَدَلُ الغَلَطِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ أَحْوَكٌ، وَأَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلْثَهُ، وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الفَرَسَ، أَرَدْتُ أَنْ تَقُولَ: رَأَيْتُ الفَرَسَ فَغَلِطْتُ فَأَبْدَلْتُ زَيْدًا مِنْهُ.

هَذَا التَّابِعُ الرَّابِعُ مِنَ التَّوَابِعِ الأَرْبَعَةِ وَهُوَ (البَدَلُ) وَحَدُّهُ اصْطِلَاحًا التَّابِعُ المَقْصُودُ بِبَلَا وَاسْطِطَةِ بَيْنِهِ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ، وَالتَّبَعِيَّةُ هُنَا مَخْصُوصَةٌ بِالإِعْرَابِ فَقَطْ كَمَا صَرَّحَ بِهِ المَصْنُفُ، وَلَا يَخْتَصُّ البَدَلُ بِالأَسْمَاءِ بَلْ يَقَعُ فِي الأَفْعَالِ وَكَذَا الحُرُوفِ فِي بَدَلِ الغَلَطِ فَقَطْ كَمَا سَيَأْتِي.

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ ذَكَرَهَا المَصْنُفُ رَحِمَهُ اللهُ وَأَتْبَعَهَا بِأَمْثَلَةٍ أَرْبَعَةَ:

والأَوَّلُ: (بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ)، فَيَكُونُ البَدَلُ عَيْنَ المُبْدَلِ مِنْهُ، وَالتَّعْبِيرُ بِقَوْلِنَا: بَدَلُ كَلٍّ مِنْ كَلٍّ. أَجْمَعُ فِي البَيَانِ مِمَّا ذَكَرَهُ المَصْنُفُ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى نَفْسِ مَعْنَاهُ مِنْ كَلٍّ وَجِهَهُ، فَالأَوَّلِيُّ أَنْ يُقَالَ فِي النُّوعِ الأَوَّلِ: بَدَلُ كَلٍّ مِنْ كَلٍّ، وَمِثْلُ لَهُ بِقَوْلِهِ: (قَامَ زَيْدٌ أَحْوَكٌ)، فَ(أَحْوَكٌ) بَدَلٌ مَرْفُوعٌ، وَهُوَ بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ عَلَى مَا ذَكَرَ المَصْنُفُ، وَبَدَلُ كَلٍّ مِنْ كَلٍّ عَلَى اللَّفْظِ المَحْقُوقِ.

الثَّانِي: (بَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ) فَيَكُونُ البَدَلُ جِزَاءً مِنَ المُبْدَلِ مِنْهُ، وَلَا يَدَّ فِيهِ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى المَتْبُوعِ، وَالأَفْصَحُ أَنْ يُقَالَ: بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كَلٍّ. لِلاخْتِلَافِ فِي جَوَازِ دُخُولِ (أَلٍ) عَلَيْهِمَا. وَمِثْلُ لَهُ المَصْنُفُ بِقَوْلِهِ: (أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلْثَهُ) وَ(ثُلْثَهُ) فِي المِثَالِ بَدَلٌ مَنْصُوبٌ، وَهُوَ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كَلٍّ؛ لِأَنَّ ثُلْثَ الرَّغِيفِ بَعْضُهُ.

وَالثَّلَاثُ: (بَدَلُ الإِشْتِمَالِ) فَيَكُونُ البَدَلُ مِنْ مُشْتِمَلَاتِ المُبْدَلِ مِنْهُ، فَبَيْنَهُمَا عِلَاقَةٌ بِغَيْرِ الكَلِّيَّةِ وَالجِزْئِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا عِلَاقَةٌ فِي الكَلِّيَّةِ وَالجِزْئِيَّةِ فَهِيَ تَرْجِعُ إِلَى بَدَلِ كَلٍّ مِنْ كَلٍّ، أَوْ بَدَلِ بَعْضٍ مِنْ كَلٍّ.

وَمِثْلُ لَهُ مِنْ قَوْلِهِ: (نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ)، وَ(عِلْمُهُ) فِي المِثَالِ بَدَلٌ مَرْفُوعٌ، وَهُوَ بَدَلُ اِشْتِمَالٍ.

وَالفَرْقُ بَيْنَ بَدَلِ الإِشْتِمَالِ وَبَدَلِ بَعْضٍ مِنْ كَلٍّ أَنْ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كَلٍّ يَكُونُ مَتَعَلِّقًا بِشَيْءٍ مَحْسُوسٍ فِي ذَاتٍ مَحْسُوسَةٍ، فَثُلْثُ الرَّغِيفِ مِنَ الرَّغِيفِ، وَأَمَّا عِلْمُ زَيْدٍ، فَ(زَيْدٌ) ذَاتٌ مَحْسُوسَةٌ وَ(عِلْمُهُ) مَعْنَى قَائِمٍ.

الرَّابِعُ: (بَدَلُ الغَلَطِ) وَهُوَ أَنْ تَرِيدَ كَلِمًا فَيَسْبِقُ عَلَى لِسَانِكَ غَيْرُهُ، ثُمَّ تَعْدِلُ عَنْهُ إِلَى مَا أَرَدْتَ قَوْلُهُ أَوَّلًا وَمِثْلُ لَهُ بِقَوْلِهِ: (رَأَيْتُ زَيْدًا الفَرَسَ) وَقَالَ فِي بَيَانِ وَجْهِ التَّمْثِيلِ: (أَرَدْتُ أَنْ تَقُولَ: رَأَيْتُ الفَرَسَ فَغَلِطْتُ فَأَبْدَلْتُ زَيْدًا مِنْهُ) فَ(الفَرَسَ) بَدَلُ (زَيْدٍ)، وَهُوَ بَدَلُ غَلَطٍ، فَ(الفَرَسَ) فِي المِثَالِ بَدَلٌ مَنْصُوبٌ.

وَسَمَّى ابْنُ هِشَامٍ هَذَا النُّوعَ البَدَلِ المُبَايِنَ؛ يَعْنِي المَخَالَفَ المَفَارِقَ، وَجَعَلَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ أَقْسَامًا مِنْهَا بَدَلُ الغَلَطِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

فَالنُّوعُ الرَّابِعُ (البَدَلِ المُبَايِنِ) وَمِنْهُ أَنْوَاعٌ عِدَّةٌ مِنْهُ بَدَلُ الغَلَطِ، وَفِي بَدَلِ الغَلَطِ يَجْرِي إِبْدَالُ حَرْفٍ مِنْ

حرف دون غيره، فإنَّ بدل الحرف من الحرف لا يمكن إلاَّ في بدل الغلط، كما تقول: جاء محمَّد في إلى المسجد، أردت أن تقول: جاء محمد إلى المسجد، فسبق على لسانك (في) ثم عدلت عنه إلى قولك (إلى المسجد)، فيكون (إلى) بدل من (في) وهو بدل غلط.

وبهذا استكملنا المرفوعات التابعة وهي: النعت والعطف والتوكيد والبدل، وتمَّ بيان المرفوعات والله الحمد.

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَنْصُوبَاتُ خَمْسَةٌ عَشْرَ، وَهِيَ: الْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمَصْدَرُ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ، وَالْحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَالْمُسْتَثْنَى، وَاسْمٌ لَا، وَالْمُنَادَى، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَخَبْرٌ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمٌ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوَكِيدُ، وَالْبَدَلُ.

لَمَّا فَرَّغَ المَصْنُفُ رَحِمَهُ اللهُ مِنْ بَيَانِ الحُكْمِ الْأَوَّلِ مِنْ أَحْكَامِ الاسْمِ وَهُوَ الرِّفْعُ، وَبَيَّنَ مَوَاقِعَهُ أَتْبَعَهُ بَيَانِ الحُكْمِ الثَّانِي مِنْ أَحْكَامِ الاسْمِ وَهُوَ النِّصْبُ؛ فَعَقَدَ بَابًا عَدَّ فِيهِ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ مَجْمَلَةً تَسْهِيلاً عَلَى الطَّالِبِ وَتَشْوِيقًا لَهُ، لِيَجْتَهِدَ فِي حِفْظِهَا وَفَهْمِهَا، ثُمَّ فَصَّلَهَا فِي التَّرَاجِمِ الْآتِيَةِ.

وَتَكُونُ المَعْدُودَاتُ مِنَ المَنْصُوبَاتِ خَمْسَةٌ عَشْرَ بِجَعْلِ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ المَكَانِ مَعْدُودًا وَاحِدًا، وَبِجَمْعِ خَبَرِ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا وَاسْمِ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا فِي وَاحِدٍ؛ لِكُونِهُمَا مِنَ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى المَبْتَدِئِ والخَبَرِ، وَتَفْصِيلِ عَدِّ التَّوَابِعِ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ، فَتَمُّ بِهَذَا عَدَّةُ المَنْصُوبَاتِ خَمْسَةٌ عَشْرَ.

وَالأَظْهَرُ - وَاللهُ أَعْلَمُ - مَا ذَكَرَهُ المَكُودِي وَهُوَ تَلْمِيزُ تَلَامُذَةِ ابْنِ آجْرَامٍ أَنَّ المَصْنُفَ أَهْمَلَ ذِكْرَ المَتَمِّمِ لِلْعَدَّةِ خَمْسَةَ عَشْرَ، فَلَمْ يَذَكَرْ خَامِسَ عَشْرَها، وَاسْتَظْهَرَ أَنَّهُ (خَبْرٌ مَا الحِجَازِيَّةِ)، وَيَكُونُ ذَلِكَ بَعْدَ الظَّرْفَيْنِ مَنفَصِلَيْنِ، وَكَذَا بِفَصْلِ خَبَرِ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا عَنِ اسْمِ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَعَدُّ التَّوَابِعِ مَنْصُوبًا وَاحِدًا.

وَأَحْسَنُ مِنَ المَتَمِّمِ الخَامِسَ عَشْرَ الَّذِي ذَكَرَهُ المَكُودِي أَنْ يُقَالَ: إِنَّ المَنْصُوبَ الخَامِسَ عَشْرَ هُوَ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ عِنْدَ المَصْنُفِ (مَفْعُولًا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا) فَهُوَ المَتَمِّمُ لِلْعَدَّةِ خَمْسَةَ عَشْرَ، وَحَمْلُ كَلَامِهِ عَلَى مَا وَرَدَ فِيهِ أَوْلَى مِنْ حَمَلِهِ عَلَى شَيْءٍ لَا نَعْرِفُ اخْتِيَارَهُ فِيهِ لِلاخْتِلَافِ فِي خَبَرِ (مَا) الحِجَازِيَّةِ.

وَذَكَرَ بَعْضُ الشُّرَاحِ أَنَّهُ وَقَعَ عَدَّهُ كَذَلِكَ فِي بَعْضِ النُّسَخِ؛ وَلَكِنْ تِلْكَ النُّسخُ لَيْسَتْ النُّسخُ العَتِيقَةُ وَمِنْهَا نَسْخَةُ المَكُودِي الَّتِي شَرَحَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ المَكُودِي تَلْمِيزُ تَلَامُذَةَ ابْنِ آجْرَامِ، وَقَدْ أَخَذَ عَنِ اثْنَيْنِ مِنْ أَبْنَائِهِ.

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

وَهُوَ الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الْفِعْلُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ، وَهُوَ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ، فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ. فَالْمُتَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ: ضَرَبْتَنِي، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبَكَ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبَكُمَا، وَضَرَبْتَكُمُ، وَضَرَبْتَنِي، وَضَرَبْتَهُ، وَضَرَبْتَهَا، وَضَرَبْتَهُمَا، وَضَرَبْتَهُمْ، وَضَرَبْتَهُنَّ. وَالْمُنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ: إِيَّايَ، وَإِيَّانَا، وَإِيَّاكَ، وَإِيَّاكِ، وَإِيَّاكُمَا، وَإِيَّاكُمُ، وَإِيَّاكُنَّ، وَإِيَّاهَا، وَإِيَّاهُمَا، وَإِيَّاهُمْ، وَإِيَّاهُنَّ.

ذكر المصنّف رحمه الله الأوّل من منصوبات الأسماء وهو (المفعول به) وحده بقوله: (الاسم المنصوب الذي يقع به الفعل). فهو مبني على ثلاثة أصول: الأوّل أنّه اسم، فلا يكون فعلًا ولا حرفًا. والثاني أنّه منصوب، فلا يكون مرفوعًا ولا مخفوضًا. والثالث أنّ الفعل يقع به، فهو متعلّق بالفعل ولا يُعقل بدونه. والباء في (به) بمعنى (على)، وأبين من هذا أن يقال: المفعول به اصطلاحًا هو الاسم الذي يقع عليه فعل الفاعل أو يتعلّق به.

ومثّل له المصنّف رحمه الله بمثالين:

أحدهما (ضربت زيدًا)، و(زيدًا) في المثال مفعول به منصوب.

وثانيهما (وركبت الفرس)، و(الفرس) في المثال مفعول به منصوب.

ثم جعله قسمين: ظاهرًا ومضمرًا، وتقدّم معناهما.

والمضمر نوعان:

أحدهما المتصل، وهو ما اتصل بفعله فلا يبتدأ الكلام به، ولا يصح وقوعه بعد (إلا)، وربّما دلّ على متكلّم أو مخاطب أو غائب.

والآخر المنفصل، وهو ما انفصل عن فعله، فيبتدأ الكلام به، ويصح وقوعه بعد (إلا)، وربّما دلّ على متكلّم أو مخاطب أو غائب.

والتّحقيق أنّ الضمير في المذكورات هو (إيّا) وما اتصل به فهو حرفٌ لا محلّ له من الإعراب وُضع للدلالة على التّكلّم أو الخطاب أو الغيبة.

ثم ذكر المصنّف المفعول به المضمر أربعة وعشرون نوعًا اثنا عشر نوعًا للمتصل واثنا عشر نوعًا للمنفصل، وكلّها ضمائر مبنية في محلّ نصب مفعول به، وساق أمثلتها.

بَابُ المَصْدَرِ

المَصْدَرُ: هُوَ الاسمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثًا فِي تَصْرِيْفِ الفِعْلِ، نَحْوُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا، وَهُوَ قِسْمَانِ: لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ، فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ فَهُوَ لَفْظِيٌّ نَحْوُ: قَتَلْتُهُ قَتْلًا، وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ، نَحْوُ: جَلَسْتُ قُعُودًا، وَقُمْتُ وَقُوفًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

ذكر المصنّف رحمه الله تعالى الثّاني من منصوبات الأسماء وهو (المصدر) والمقصود منه هنا هو (المفعول المطلق) بدلالة التّقسيم والتّمثيل.

والمصدر أوسع من هذا، فإنّ المصدر هو اسم الحدّث الجاري على فعله أو غير فعله، فمثلا في قولك: أعجبنى فهمك. (فهم) مصدر لم يجر على فعله، فالفهم شيءٌ والإعجاب شيءٌ آخر. أمّا المفعول المطلق هو الاسم الذي يكون فيه الحدّث جارٍ على فعله إما حقيقة أو حكماً، كما سيأتي في أنواعه، فقولك مثلاً: (قمتُ قيامًا) وقولك: (قمتُ وقوفًا) فإنّ (قيامًا)، و(وقوفًا) في المثالين كلاهما مفعول مطلق؛ لأنّه جارٍ في الأوّل على نسق فعله حقيقةً، و(وقوفًا) في الثّاني على نسق فعله حكماً. وحده المصنّف بقوله: **(الاسمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثًا فِي تَصْرِيْفِ الفِعْلِ)**، وهو مبني على ثلاثة أصول:

الأوّل أنّه اسمٌ، فلا يكون فعلاً ولا حرفاً.

والثّاني أنّه منصوبٌ، فلا يكون مرفوعاً ولا مخفوضاً.

والثّالث أنّه يجيء ثالِثًا في تصرّيف الفعل.

وهذا تقريبٌ كما ذكر المكودي وغيره، وكأنّه أحال على اصطلاح النّحاة في تصرّيف الفعل، فإنّه إذا قيل لنحويّ: كيف تصرّف ضرب؟ قال: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا. فهو الذي يجيء ثالِثًا في تصرّيف الفعل عندهم، بحسب ما تواطؤوا عليه.

ثم جعله قسمين: لفظياً ومعنوياً:

فأحدهما اللفظي، وهو ما وافق لفظه ومعناه لفظ فعله ومعناه، ومثّل له المصنّف رحمه الله بقوله: **(قَتَلْتُهُ قَتْلًا)**، ف(قتلاً) في المثال مفعولٌ مطلق منصوب، وقد وافق فعله في اللفظ والمعنى.

والآخر المعنوي، وهو ما وافق لفظه معنَى فعله دون لفظه، ومثّل له المصنّف بمثالين:

أحدهما: **(جَلَسْتُ قُعُودًا)**، ف(قعودًا) في المثال مفعولٌ مطلقٌ منصوب، وهو معنوي؛ لأنّ القعود يوافق الجلوس في المعنى دون اللفظ.

وثانيهما: **(قُمْتُ وَقُوفًا)** ف(وقوفًا) في المثال مفعولٌ مطلقٌ منصوب وهو معنوي؛ لأنّ الوقوف يوافق القيام في المعنى دون اللفظ.

وذهب جمهور أهل العربية إلى أنّ المعنوي منصوبٌ بفعلٍ مقدّر من جنس المفعول، فقولك: **(جَلَسْتُ قُعُودًا)** تقديره: (جَلَسْتُ وَقَعَدْتُ قُعُودًا)، وقولك: **(قُمْتُ وَقُوفًا)** تقديره: (قُمْتُ وَوَقَفْتُ

وقوفا) النَّاصِبُ فعلٌ مَقْدَّرٌ من جنس لفظ المفعول المطلق. أنتم تلاحظون بعض المسائل يمرُّ علينا فيها التَّقْدِيرُ، مثل هنا قَدَّرُوا فعلاً من جنس المفعول المطلق، والنُّحَاة يقولون: لو لا الحذف والتَّقْدِيرُ لَعُلِّفَ النَّحْوُ الحَمِيرُ. يعني صار علفاً للحمير لسهولة بلا حذفٍ ولا تقديرٍ، وبهذا تسلَّط النَّحَاةُ على مخالفيهم؛ فإنَّ النَّحْوِيَّ أبْلَغُ أهلِ الفنون حِجَّةً، فمهما أردت أن تلحَّنه استخرج لك وجهاً في تصويب قوله.

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ

ظَرْفُ الزَّمَانِ هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ فِي، نَحْوُ: الْيَوْمِ، وَاللَّيْلَةِ، وَغُدُوَّةً، وَبُكْرَةً، وَسَحْرًا، وَغَدًا، وَعَتَمَةً، وَصَبَاحًا، وَمَسَاءً، وَأَبَدًا، وَأَمَدًا، وَحِينًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَظَرْفُ الْمَكَانِ هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ فِي، نَحْوُ: أَمَامَ، وَخَلْفَ، وَقُدَّامَ، وَوَرَاءَ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ، وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ، وَحِذَاءَ، وَتِلْقَاءَ، وَثَمَّ، وَهُنَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

ذكر المصنّف رحمه الله الثالث والرّابع من منصوبات الأسماء، وهما ظرف الزّمان و ظرف المكان ويقال لهما: (المفعول فيه).

ف ظرف الزّمان يبيّن الزمن الذي حصل فيه الفعل، و ظرف المكان يبيّن المكان الذي حصل فيه الفعل. وحدّ المصنّف ظرف الزّمان بقوله: (هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ فِي) وهو مبني على أربعة أصول:

الأوّل أنّه اسم، فلا يكون فعلاً ولا حرفاً.

والثاني أنّه اسم مختص بالزّمان، فلا يكون اسم غير الزّمان، وضابطه صحّة وقوعه جواباً لسؤالٍ أداته متى.

الثالث أنّه منصوبٌ، فلا يكون مرفوعاً ولا مخفوضاً.

والرّابع أنّه منصوبٌ بتقدير في؛ أي متضمّن معناه.

ثم ذكر اثنا عشر اسماً من أسماء الزّمان هي: (اليوم، والليّلة، و غُدُوَّةً) إلى آخر ما ذكر، فإذا جاءت في الجملة على تقدير (في) أُعربت ظرف زمان، كقولك: (سرت ليلةً) فليلة ظرف زمان منصوب على الظرفيّة.

وحّد المصنّف رحمه الله ظرف المكان بقوله: (هو اسم المكان المنصوب بتقدير في) وهو مبني على أربعة أصول:

الأوّل أنّه اسم، فلا يكون فعلاً ولا حرفاً.

والثاني أنّه اسم مختص بالمكان، فلا يكون اسم غير المكان، وضابطه صحّة وقوعه جواباً لسؤالٍ أداته أين.

الثالث أنّه منصوبٌ، فلا يكون مرفوعاً ولا مخفوضاً.

الرّابع أنّه منصوبٌ على تقدير في؛ أي متضمّن لمعناه.

ثم ذكر اثنا عشر اسماً من أسماء المكان هي: (أمام، وخلف..) إلى آخر ما ذكر، فإذا جاءت في جملة على تقدير (في) أُعربت ظرف مكان، مثاله: جلستُ أمام المعلّم، ف(أمام) ظرف مكان منصوب على الظرفيّة.

والجامع لتعريف المفعول فيه اصطلاحاً قولنا: هو اسم زمانٍ أو مكانٍ يُقدّر ب(في).

وحكم ظرف الزمان والمكان النَّصْبُ على أَنَّهُ مفعولٌ فيه، أو قل: ظرف زمان أو ظرف مكان. وفي قوله: (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) إشارة إلى أَنَّ ظروف الزمان والمكان كثيرة؛ لكنَّه ذكر هنا أهمَّها.

بَابُ الْحَالِ

الْحَالُ هُوَ الْاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسَّرُ لِمَا أَنْبَهُمْ مِنَ الْهَيْئَاتِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا، وَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ رَاكِبًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.
وَلَا يَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكْرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً.

ذكر المصنّف رحمه الله الخامس من منصوبات الأسماء وهو (الحال).

وحده بقوله: (الاسم المنصوب المفسر لما أنبهم من الهيئات) وهو مبني على ثلاثة أصول:

الأول: أنه اسم، فلا يكون فعلاً ولا حرفاً. وهذا هو الغالب، وربما كانت الحال جملة أو شبه جملة.

الثاني: أنه منصوب، فلا يكون مرفوعاً ولا مخفوضاً.

الثالث: أنه يفسر ما أنبهم من الهيئات دون ما أنبهم من الدّوات، فالمفسر ما أبهم من الدّوات من التّمييز، فالحال تتعلّق بتفسير الهيئة التي علقت بالفعل.

و(أنبهم) ليست فصيحةً، وحملها على الفصيحة يقتضي أن تكون عبارة الآجرامية في حدّ الحال بعد إخراج الحكم منه هو الاسم المفسر لما أنبهم من الهيئات. فهذا هو حدّ الحال.

وضابطها صحّة وقوعها لسؤال أداها: كيف.

ومثّل له المصنّف رحمه الله بثلاثة أمثلة:

أحدها: (جاء زيدٌ رَاكِبًا).

وثانيها: (ركبتُ الفرسَ مُسْرَجًا).

وثالثها: (لقيتُ عبدَ الله رَاكِبًا).

ف(راكبًا) في المثال الأوّل والثالث حال منصوبة، و(مسرجًا) في المثال الثاني حال منصوبة، وكلّها كما تلاحظون تفسّر ما أبهم من هيئة ركوبه في المثال الأوّل بدون ذكر المركوب، وفي المثال الثاني بذكر المركوب وهو الفرس.

وتم ذكر المصنّف رحمه الله شروط الحال وهي ثلاثة:

أولها: أنه لا يكون إلا نكرة لا معرفة.

وثانيها: أنه لا يكون إلا بعد تمام الكلام، فلو لم يُذكر كان الكلام تاماً، فلو قلت: جاء زيد، ولم تذكر (راكباً) كانت الجملة تامّة.

وثالثها: لا يكون صاحبها إلا معرفة، لا نكرة. وما جاء في المُثَلِّ اللُّغويّة من كلام العرب نكرة فهو مؤوّل بالمعرفة.

بَابُ التَّمْيِيزِ

التَّمْيِيزُ هُوَ الِاسْمُ الْمُنْصُوبُ الْمُفَسَّرُ لِمَا أَنْبَهُم مِّنَ الذَّوَاتِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا، وَاشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا، وَمَلَكَتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً، وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا، وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا.

وَلَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ.

ذكر المصنّف رحمه الله السّادس من منصوبات الأسماء وهو التّمييز.

وحده بقوله: (الاسم المنصوب المفسر لما أنبهم من الذوات) وهو مبني على ثلاثة أصول:

الأول: أنه اسم، فلا يكون فعلاً ولا حرفاً.

والثاني: وهو منصوب، فلا يكون مرفوعاً ولا مخفوضاً.

والثالث: أنه يفسر ما أنبهم من الذوات دون الهيئات، فالمفسر لما أبهم من الهيئات هو الحال كما

تقدم.

والذات يراد بها حقيقة الشيء. و(أنبهم) كما سلف ليست فصيحة، وحمل الحد على الفصح مع

إخراج الحكم يقتضي أن تكون عبارة الأجرامية في حدّ التمييز هو الاسم المفسر لما أبهم من الذوات.

ويحصل بهذا التفريق بين الحال والتمييز؛ فالحال مختصة بمبهم الهيئات، والتمييز مختص بتفسير

مبهم الذوات.

ومثل له المصنّف رحمه الله بسبعة أمثلة:

أحدها: (تصبّب زيد عرقاً)، ف(عرقاً) في المثال تمييز منصوب.

وثانيها: (تفقأ بكر شحمًا)، ف(شحمًا) في المثال تمييز منصوب.

وثالثها: (طاب محمد نفسًا) ف(نفسًا) في المثال تمييز منصوب.

ورابعها: (اشتريت عشرين غلامًا) ف(غلامًا) في المثال تمييز منصوب.

وخامسها: (ملكّت تسعين نعجةً) ف(نعجةً) في المثال تمييز منصوب.

وسادسها وسابعها: (زيدٌ أكرمٌ منك أبًا، وأجملٌ منك وجهًا)، ف(أكرم منك أبًا، وأجمل منك وجهًا)

كلاهما جملة في محلّ تمييز منصوب.

ثم ذكر المصنّف رحمه الله شروط التمييز وهي اثنان:

أولهما: أنه لا يكون إلا نكرة لا معرفة.

وثانيهما: أنه لا يكون إلا بعد تمام الكلام، فلو لم يُذكر كان الكلام تامًا، وهذا هو الغالب فقد يأتي قبل

تمام الكلام، نحو: عشرون درهمًا عندي.

بَابُ الاستِثْنَاءِ

وَحُرُوفُ الاستِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ، وَهِيَ: إِلا، وَعَیْرٌ، وَسُوئِي، وَسُوئِي، وَسَوَاءٌ، وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا.
فَالْمُسْتَثْنَى بِ(إِلا) يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَامًا مُوجِبًا، نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ إِلا زَيْدًا، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلا عَمْرًا.
وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مَنْفِيًّا تَامًا جَازَ فِيهِ الْبَدَلُ وَالنَّصْبُ عَلَى الاستِثْنَاءِ، نَحْوُ: مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلا زَيْدًا وَإِلا زَيْدًا.
وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا كَانَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، نَحْوُ: مَا قَامَ إِلا زَيْدًا، وَمَا ضَرَبْتُ إِلا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ
إِلا بِزَيْدٍ.

وَالْمُسْتَثْنَى بِغَيْرِ وَسُوئِي وَسُوئِي وَسَوَاءٍ مَجْرُورٌ لَا غَيْرَ.
وَالْمُسْتَثْنَى بِخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا، يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ، نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا وَزَيْدًا، وَعَدَا عَمْرًا
وَعَمْرًا، وَحَاشَا بَكْرًا وَبَكْرًا.

ذكر المصنّف رحمه الله السّابع من منصوبات الأسماء وهو (المستثنى)، وترجم له (بابُ الاستثناء) لا
المستثنى؛ لأنّه ذكر مسائل تتعلق بأداة الاستثناء وحكم المستثنى.
وهذه التّرجمة لا تدلُّ على المنصوب، وإنّما تدلُّ على المقتضي الذي أوجب النّصب، وقد عدل
حُذَاق النُّحاة عن هذا إلى التّرجمة بقولهم: (باب المستثنى) فالذي يقع عليه النّصب بحسب حاله هو
المستثنى، وعرفوا المُستثنى بأنّه ما دخلت عليه إِلا أو إحدى أخواتها، فهو اسمٌ واقع بعد إِلا وأخواتها،
والاستثناء عندهم هو إخراج شيء من شيء ب(إِلا) أو إحدى أخواتها، والمستثنى منه هو السّابق ل(إِلا)
وأخواتها.

واستفتح المصنّف مسأله ببيان أدوات الاستثناء فقال: (وحروف الاستثناء ثمانية، وهي: إِلا، وغيرُ..)
إلى آخر ما عدّ، والحرف في كلامه محمولٌ على إرادة المعنى اللُّغوي، وهو الكلمة، لا على المعنى
الاصطلاحي؛ لأنّ المذكورات ليست كلّها حروفًا، وهذا شيءٌ لا يخفى على مثل ابن آجرّام، بل (إِلا)
حرف، و(غير، وسوئ، وسوئ، وسواء) أسماء، و(خلا، وعدا، وحاشا) متردّدة بين الفعلية والحرفية
كما سيأتي، ولعلّه سمّاها حروفًا من باب التّغليب لأشهرها، فإنّ أشهرها (إِلا)، و(إِلا) حرف، فجعل اسم
المشهور اسمًا للكلِّ وهذا سائغ.

وحصرها في ثمانية متعقّب بزيادة (ليس) و(لا يكون) عند الجمهور، فإنّ (ليس) و(لا يكون) من
أدوات الاستثناء عند الجمهور، كما أنّ (سوئ وسوئ وسواء) لغات في كلمة واحدة، وفيها لغة رابعة هي
(سيوئ) بكسر السّين مع المد، وإذا عدّت (سوئ) بلغاتها الأربع كلمة واحدة، وألحقت بزيادة (ليس)
و(لا يكون) بهنّ صارت أدواته ثمانية.

ثم ذكر حكم المستثنى ب(إِلا)، وبيّن أنّه ثلاثة أحكام:

فالحكم الأوّل نصبه على الاستثناء إذا كان الكلام تامًّا موجبًا، ومعنى كونه (تامًّا) أي يذكر فيه
المستثنى منه، ومعنى كونه (موجبًا) أي مثبتًا لم يسبقه نفي أو شبهه. ومثّل له المصنّف بمثالين:

الأوّل: (قام القومُ إلّا زيدًا)، و(زيدًا) في المثال مستثنى منصوب.
والثاني: (وخرج الناسُ إلّا عمرًا) و(عمرًا) في المثال مستثنى منصوب.
والكلام في الجملتين تامٌّ موجب فهما تامّتا المعنى بدون ذكر استثناء وهما موجبتان لم تسبقا بنفي أو شبهه، فيتعيّن فيهما نصب المستثنى.

والحكم الثاني نصبه على الاستثناء مع جواز إعرابه بدلًا أيضًا، وذلك إذا كان الكلام تامًّا منفيًّا، وسبق أن التأمّ هو ما يُذكر فيه المُستثنى منه، ومعنى قوله: (منفيًّا) أن يسبقه نفيٌّ، ويُلحق بالنفي النهي والاستفهام، والأوّل أن يقال عوضًا عن النفي: (إذا كان الكلام غير موجب) ليعمّ النفي والنهي والاستفهام.

ومثّل له المصنّف بمثال واحدٍ هو (ما قام القومُ إلّا زيدٌ وإلّا زيدًا) ف(زيدٌ) في المثال الأوّل بدل من (قومٌ) مرفوع، وفي المثال الثاني مستثنى منصوب، فإذا كان الكلام في الجملة تامًّا غير موجب جاز نصبه على الاستثناء وإعرابه بحسب العوامل بدلًا.

والحكم الثالث إعرابه حسب العوامل، وذلك إذا كان الكلام ناقصًا، ومعنى كونه (ناقصًا) أن لا يذكر فيه المستثنى منه، ويفتقر فيه العامل إلى معموله، ولا يكون إلّا منفيًّا، ومثّل له المصنّف بثلاثة أمثلة:

الأوّل: (ما قام إلّا زيدٌ) ف(زيدٌ) هنا مستثنى مرفوع؛ لأنّه فاعل.

والثاني: (ما ضربتُ إلّا زيدًا) ف(زيدًا) هنا مستثنى منصوب لأنّه مفعول به.

والثالث: (ما مررتُ إلّا بزيدٍ) و(زيدٍ) هنا مستثنى مخفوض لدخول حرف الخفض عليه.

ثم ذكر حكم المستثنى ب: (سوى وسوى وسواء وغير) وأنه مجرور، وذلك بالإضافة.

ثم ذكر حكم المُستثنى ب(خلا وعدا وحاشا) وبين أن له حكمين:

فالحكم الأوّل جواز نصبه على أنّها أفعال ماضية فاعلها ضمير مستتر وجوبًا.

والثاني جواز جرّه على أنّها حروفٌ جرّ.

ومثّل له المصنّف بثلاثة أمثلة نسقا هي: (قام القومُ خلا زيدًا وزيدٍ، وعدا عمرًا وعمرو، وحاشا بكرًا

وبكرٍ) ف(زيدًا) في المثال الأوّل مفعول به منصوب وهو مستثنى، وعلى الجر في المثال الثاني اسم

مخفوض بخلا، وكذلك القول في (وعدا عمرًا وعمرو، وحاشا بكرًا وبكرٍ) فإنّ الباب واحدٌ.

بَابُ لَا

اعْلَمْ أَنَّ (لَا) تَنْصِبُ النَّكِرَاتِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ إِذَا بَاشَرَتِ النَّكِرَةَ وَلَمْ تَتَكَرَّرْ لَا، نَحْوُ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ. فَإِنَّ لَمْ تُبَاشِرْهَا وَجَبَ الرَّفْعُ وَوَجَبَ تَكَرُّرُ لَا، نَحْوُ: لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ. فَإِنَّ تَكَرَّرَتْ لَا جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا، فَإِنَّ شِئْتَ قُلْتَ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ.

ذكر المصنّف رحمه الله تعالى الثامن من منصوبات الأسماء وهو اسم (لا) النافية للجنس التي تنفي الخبر عن جميع أفراد جنس اسمها، وهي تعمل عمل (إن) وأخواتها المتقدّم. وبوّب المصنّف رحمه الله باب (لا) دون قوله: باب اسم (لا)، وإن كان هو المراد في منصوبات الأسماء؛ لكن لما كان لها أحوالٌ يُلغى فيها عملها ببوّب بها فقال: باب (لا). ومجموع ما ذكره المصنّف رحمه الله من أحوالها ثلاثة:

فالحال الأولى أنّها تنصب اسمها لفظاً أو محلاً، فإن كان اسمها مضافاً أو شبيهاً بالمضاف نُصب، وإن كان مفرداً بني على ما ينصب به.

والمفرد هو ما ليس جملة ولا شبه جملة.

والمضاف هو الاسم المقيد بالنسبة إلى اسم آخر، نحو: عبد الله.

والشبيه بالمضاف هو ما تعلق به شيء من تمام معناه، كقولك: ذاكراً ربك.

ونصبها لاسمها يكون بشروطٍ ثلاثة:

أحدها أن يكون اسمها نكرة.

ثانيها أن يكون اسمها متصلاً بها؛ أي غير مفصولٍ عنها ولو بالخبر.

وثالثها أن لا تُكْرَرْ لَا.

وزيد شرطٌ رابع وهو أن لا تكون مقترنةً بحرف جرّ.

ومثّل له المصنّف بمثال واحدٍ (لا رجلٌ في الدّار) ف(رجل) اسم (لا) مبني على الفتح.

والحال الثانية أنّها لا تؤثر عملاً، وذلك إن لم تباشِر النكرة، فيجب الرفع، ويجب تكرار (لا) كما ذكر

المصنّف، والمختار عدم وجوب التكرار؛ لكنّه الأوضح. ومثّل له المصنّف بمثال واحد هو (لا في الدّار

رجلٌ ولا امرأة) فلم تؤثر (لا) هنا عملاً؛ بل رجلٌ مبتدأ مؤخر وامرأةٌ معطوف عليه.

والحال الثالثة جواز إعمالها وجواز إلغائها، وذلك إذا باشرت النكرة وتكرّرت، فإن شئت قلت: لا

رجلٌ في الدّار ولا امرأة، وإن شئت قلت: لا رجلٌ في الدّار ولا امرأة، ف(رجل) في المثال الأوّل اسم لا

مبني على الفتح، و(امرأة) معطوف عليه، و(رجل) في المثال الثاني مبتدأ مرفوع و(امرأة) معطوف عليه،

وعمل (لا) في المثال الثاني ملغى.

بَابُ المُنَادَى

المُنَادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: المُمْفَرَدُ العَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ، وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ المَقْصُودَةُ، وَالمُضَافُ، وَالمُشَبَّهُ بِالمُضَافِ. فَأَمَّا المُمْفَرَدُ العَلَمُ وَالنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ فَيَبْنِيَانِ عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، نَحْوُ: يَا زَيْدُ، يَا رَجُلُ. وَالثَّلَاثَةُ البَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرَ.

ذكر المصنّف رحمه الله التّاسع من منصوبات الأسماء وهو المنادى، وحده اسم وقع عليه طلب الإقبال بياء أو إحدى أخواتها، وهو قسمان: مُعرب ومبني، وأخوات (يا): الهمزة، وأي، وآ بالمد، وأياء، وهيا، وآي بالمد ثم الياء، والأصل في باب النداء هو (يا)، فهي أمُّ الباب.

وبوّب المصنّف رحمه الله (باب المنادى) دون تقييدٍ يخصُّ المنصوبات لأنَّ له حالاً يخرج فيها عن النَّصْب، وأورد في باب المنصوبات لأجل ما اشتمل عليه من أنواعها، فللمنادى حالان:

الحال الأولى البناء على الضَّم، وذلك إذا كان المنادى مفرداً علماً، أو نكرة مقصودة، والمراد بالمفرد ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، والمراد بالنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ النَّكِرَةُ التي يقصد بها واحدٌ معيّن.

والبناء على الضَّم يختص بما إذا كان العلم أو النَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ مفردين، أما إذا كانا مثنيين فالبناء على الألف، وإذا كانا جمع مذكر سالم فالبناء على الواو. فالأولى أن يقال: في المفرد العلم والنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ إنَّه يُبْنَى على ما يرفع به. ومثّل المصنّف لكلِّ بمثال:

فمثال المفرد العلم (يا زيدُ) ف(زيدُ) علم منادى مبني على الضَّم.

ومثال النَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ (يا رجُلُ) فرجل منادى مبني على الضَّم.

والحال الثانية النَّصْب وذلك إذا كان المنادى نكرة غير مقصودة، أو مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف، والمراد بالنَّكِرَةُ غير المَقْصُودَةُ النَّكِرَةُ التي يقصد بها واحد غير معيّن، كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، وهو يريد أيَّ رجل.

ما المفرّق بين النَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ وغير المَقْصُودَةُ؟

بالنية ولذلك فإنَّ النية لجلالته تعمل حتى عند النَّحَاة، وفي النَّحو أبواب مردّها إلى النية، وقد جمعها السُّيوطي في كتاب «الأشباه والنظائر النَّحْوِيَّة» فإذا كان المنادى نكرة غير مقصودة أو مضافاً أو شبيهاً بالمضاف فإنَّه يكون منصوباً، وهذا وجه ذكره في هذا الباب.

فمثال الأوّل كما ذكرنا: يا رجلاً خذ بيدي.

ومثال المضاف (يا عبد الله اصبر).

ومثال الشَّبيهِ أو المشبَّه بمضاف (يا ذاكر اربك استكثر من ذكره).

بَابُ المَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

وَهُوَ الاسمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يُذَكَّرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وَقُوعِ الفِعْلِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو، وَقَصْدُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ.

ذكر المصنّف رحمه الله العاشر من منصوبات الأسماء وهو (المفعول من أجله)، ويقال له: المفعول لأجله، ويقال له أيضاً: المفعول له. وحده بقوله: **(الاسم المنصوب الذي يُذكر بياناً لسبب وقوع الفعل)** وهو مبني على ثلاثة أصول:

الأول: أنه اسمٌ فلا يكون فعلاً ولا حرفاً.

الثاني: أنه منصوبٌ فلا يكون مرفوعاً ولا مخفوضاً.

الثالث: أنه يُذكر بياناً لسبب وقوع الفعل، فيقع في جواب سؤالٍ: لم حدث الفعل؟ فكأنَّ السائل سأل لم وقع كذا وكذا، فيكون جوابه هو المفعول لأجله، وبإخراج الحكم من الحدِّ لما تقدّم يكون المفعول لأجله هو الاسم الذي يُذكر بياناً لسبب وقوع الفعل. ومثّل له المصنّف رحمه الله بمثالين:

الأول: **(قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالاً لِعَمْرٍو)**، فد(إجلالاً) مفعول لأجله لأنَّ الفعل وقع بسبب هذا.

الثاني: **(قَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ)**، و(ابتغاء) مفعول لأجله منصوب.

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَهُوَ الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذَكَّرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشُ،
وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةَ.

وَأَمَّا خَبْرُ كَانَ وَأَخْوَاتِهَا، وَاسْمٌ إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي الْمَرْفُوعَاتِ، وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ فَقَدْ
تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ.

ذكر المصنّف رحمه الله الحادي عشر من منصوبات الأسماء وهو (المفعول معه) وأخره عن بقية
المفاعيل لأنّه سماعي لا يقاس عليه عند قوم من النُّحاة، والجمهور على خلافه وحده بقوله: (الاسم
المنصوب الذي يُذَكَّرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ) وهو مبنيٌّ على ثلاثة أصول:

الأوّل: أنّه اسمٌ فلا يكون حرفاً ولا فعلاً.

والثاني: أنّه منصوبٌ فلا يكون مرفوعاً ولا مخفوضاً.

والثالث: أنّه يُذَكَّرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ.

وأوضح من هذا الحد أن يقال: هو الاسم الذي وقع الفعل بمصاحبه؛ يعني أنّ المفعول معه يجيء
لبيان من فعل ذلك الفعل معه.

ومثّل له المصنّف رحمه الله تعالى بمثالين:

الأوّل (جاء الأمير والجيش)، ف(الجيش) مفعول معه منصوب، والمعنى جاء الأمير مع الجيش.

والثاني (استوى الماء والخشبة) ف(الخشبة) مفعول معه منصوب.

والمثالان يفصحان عن تقسيم المفعول معه إلى قسمين:

الأوّل اسم يصحّ أن يجعل معطوفاً، لكن يُعرض فيه عن معنى العطف، وتُقصد فيه المعية بالنصب
على المفعول معه، فالمثال الأوّل (جاء الأمير والجيش) نُصِبَ (الجيش) على أنّه مفعول معه؛ لأنّه
قُصدت فيه المعية، ولم يُقصد العطف، فالمقصود أنّ الأمير جاء معه الجيش، وليس معنى الكلام جاء
الأمير وجاء الجيش، فإنّك إذا عطفت قلت: جاء الأمير وجاء الجيش، ولكنك لا تريد العطف، وإنّما
تريد المعية.

ما الذي يدلُّنا أنّك تريد المعية؟ النية، وهذا من المسائل التي للنية فيها مدخل عند النُّحاة.

والقسم الثاني قسمٌ لا يصحّ أن يكون معطوفاً، فالمثال الثاني (استوى الماء والخشبة)، نُصِبَت الخشبة
مفعولاً معه؛ لأنّها دلّت على من وقع الفعل بمصاحبه، ولا تصحّ أن تكون معطوفةً لأنّ الخشبة لا
تستوي مع الماء، إنّما يستوي الماء معها، أي يصل إليها، والمراد ما كان يُجعل في النهر لمعرفة مدى
ارتفاعه، فينصب فيه خشبةً بهيئة عمود تُعرف بها نسبة ارتفاع الماء، فهي المقصودة في المثال النحوي.

وأشار المصنّف رحمه الله بعدما سبق إلى الثاني عشر والثالث عشر من منصوبات الأسماء، وهما خبر
كان وأخواتها واسم إن وأخواتها، وقد تقدّم تابعين لمناسبتهما استطراداً في مرفوعات الأسماء، فلم

يعدُّهما اختصاراً.

وأشار أيضاً إلى الرَّابِعِ عَشْرَ من منصوبات الأسماء وهو التَّوابع، ويفسرها قوله في عد منصوبات الأسماء: **(والتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوَكُّيدُ، وَالبَدَلُ).** وقد تقدَّمت في المرفوعات والقول فيها منصوبة كالقول فيها مرفوعة.
وبقي الخامس عشر من منصوبات الأسماء وهو مفعولا ظننتُ، وقد تقدَّمت.

بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ: مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالِإِضَافَةِ، وَتَابِعٌ لِّلْمَخْفُوضِ.
فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ، فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِ(مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَاءِ، وَالْكَافِ،
وَاللَّامِ)، وَبِحُرُوفِ الْقَسَمِ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ، وَالْتَّاءُ، وَبَوَاوِ رُبَّ، وَبِمُدٍّ، وَمُنْدٌ.
وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالِإِضَافَةِ، فَنَحْوُ قَوْلِكَ: غُلَامٌ زَيْدٍ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ،
فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، نَحْوُ: غُلَامٌ زَيْدٍ، وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِمِنْ، نَحْوُ: ثَوْبٌ خَزٍّ، وَبَابٌ سَاجٍ، وَخَاتَمٌ حَدِيدٍ.

لَمَّا فَرَّغَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ بَيَانِ حُكْمِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي مِنْ أَحْكَامِ الْأَسْمَاءِ وَهُمَا الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ
وَبَيَّنَ مَوَاقِعَهُمَا أَتْبَعَهُمَا بَيَانَ الْحُكْمِ الثَّلَاثِ مِنْ أَحْكَامِ الْأَسْمَاءِ وَهُوَ الْخَفْضُ، فَعَقَدَ بَابًا مِنْ مَخْفُوضَاتِ
الْأَسْمَاءِ ذَكَرَ فِيهِ أَنَّ الْمَخْفُوضَاتِ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٍ:

فَالنَّوْعُ الْأَوَّلُ مِنْهَا مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، فَإِذَا دَخَلَتْ حُرُوفُ الْخَفْضِ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَوْجِبَتْ
خَفْضَهُ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ بَعْضَ حُرُوفِ الْخَفْضِ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ، وَأَعَادَ ذِكْرَهَا هُنَا بِزِيَادَةِ **واوِ رَبِّ** وَمَذْ
وَمَنْدٍ.

وَالنَّوْعُ الثَّانِي مِنَ الْمَخْفُوضَاتِ مَخْفُوضٌ بِالِإِضَافَةِ، وَالِإِضَافَةُ نِسْبَةٌ تَقْيِيدِيَّةٌ بَيْنَ اسْمَيْنِ تَقْتَضِي أَنْجِرَارَ
ثَانِيَهُمَا، وَمِثْلُ لِهَ بِقَوْلِهِ: غُلَامٌ زَيْدٍ فزَيْدٌ مَخْفُوضٌ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى غُلَامٍ.

وَجَعَلَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَعْنَى الْإِضَافَةِ عَلَى قِسْمَيْنِ:
أَحَدُهُمَا مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، وَضَابِطُهُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ مِلْكَاً لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ مُسْتَحَقّاً لِهَ، وَمِثْلُ لِهَ
الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: (غُلَامٌ زَيْدٍ) فَالِإِضَافَةُ عَلَى تَقْدِيرِ اللَّامِ؛ أَي هَذَا غُلَامٌ لَزَيْدٍ.

وِثَانِيَهُمَا مَا يُقَدَّرُ بِمِنْ، وَضَابِطُهُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ بَعْضَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَمِثْلُ لِهَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ:
(ثَوْبٌ خَزٍّ، وَبَابٌ سَاجٍ، وَخَاتَمٌ حَدِيدٍ)، فَخَزٌّ وَسَاجٌ وَحَدِيدٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا مُضَافٌ إِلَيْهِ مَخْفُوضٌ،
وَالِإِضَافَةُ عَلَى تَقْدِيرِ (مِنْ) أَي هَذَا ثَوْبٌ مِنْ خَزٍّ وَبَابٌ مِنْ سَاجٍ وَخَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ.

وَبَقِيَ مَعْنَى ثَالِثٌ لِلِإِضَافَةِ ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَاةِ، وَهُوَ الْإِضَافَةُ عَلَى مَعْنَى (فِي)، وَضَابِطُهُ أَنْ يَكُونَ
الْمُضَافُ إِلَيْهِ ظَرْفًا لِلْمُضَافِ، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ مَكْرُ الْيَلِّ وَالنَّهَارِ﴾ [سَبَأُ: ٣٣]، أَي مَكْرٌ فِي اللَّيْلِ
وَفِي النَّهَارِ.

وَمَا لَمْ يَصْلِحْ فِيهِ أَحَدُ النَّوْعَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ فَإِنَّهُ يُقَدَّرُ عَلَى مَعْنَى اللَّامِ.
وَالْمَعْنَى الثَّلَاثُ مِنَ الْمَخْفُوضَاتِ مَخْفُوضٌ بِالتَّبَعِيَّةِ لِمَخْفُوضٍ، وَالتَّوَابِعُ أَرْبَعَةٌ: النَّعْتُ وَالْعَطْفُ
وَالتَّوَكِيدُ وَالبَدَلُ. وَقَدْ تَقَدَّمَتْ فِي الْمَرْفُوعَاتِ وَالْقَوْلِ فِيهَا مَخْفُوضَةٌ كَالْقَوْلِ فِيهَا مَرْفُوعَةٌ.

وَيُعْلَمُ بِهَذَا أَنَّ الْمَخْفُوضَاتِ نَوَاعِنُ:

أَحَدُهُمَا مَخْفُوضٌ مُسْتَقِلٌّ، وَهُوَ الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ أَوْ بِالِإِضَافَةِ.

وَالثَّانِي مَخْفُوضٌ تَابِعٌ، وَهُوَ النَّعْتُ وَالْعَطْفُ وَالتَّوَكِيدُ وَالبَدَلُ.

وبهذا تتم بحمد الله الأجرامية.

واعلموا أيُّها الإخوان أنَّ علم النَّحو سهلٌ إذا أخذ على الوجه الصَّحيح، وعلمان صَعْبًا؛ لأنَّ تعليمهما لا يقع على الوجه الصَّحيح هما النحو والفرائض، فينبغي أن تكون طريقة الدِّراسة الصَّحيحة بالاهتمام بمقصود الباب دون غيره، هذه الدِّراسة الصَّحيحة.

إذا درس باب الفاعل يهتم بمعرفة أحكام الفاعل، ويلقنه معلِّمه الفاعل دون غيره، فيضرب له مثالاً فيقول: جاء محمَّد إلى البيت. فيقول: استخرج الفاعل وبيِّن حكمه، فيقول: الفاعل محمَّد وحكمه الرَّفْع. ولا يتعرَّض لما زاد عن ذلك؛ لأنَّه إذا اشتغل بالرَّائد عن ذلك سواءً ممَّا سبق بباب أو بما سيأتي بدَّد ذلك ذهنه وأضعف فهمه.

وهذا الواقع أيضًا في الفرائض فتجد أنَّ الطالب يدرس باب الرَّبْع، ثم تُضرب له في المثال مسألةٌ يجب فيها معلِّمه على المسألة تامَّة، فيذكر فيه قسمة البقية وهو بعد لم يتلقَّها فيتشتت ذهنه، فمن أراد أن يتعلَّم النَّحو فليجعل اهتمامه بمقصود الباب دون غيره، وليحرص على الاستكثار من القراءة في الكتب المضبوطة ضبطًا تامًّا بالحركات، فإنَّها تُقيم لسانه، ومن جملة هذه الكتب كتب الشَّيخ عبد العزيز السَّلْمان الوعظيَّة، فهي كتب اهتم فيها مصنِّفها بضبطها بيده، وليس بالمطابع وصُورت بهذه الصُّورة، فهذا وما كان في جنسه يَستكثر فيه بصوت رفيع وليس بصوت مخفوض حتى يقيم لسانه، ثم يُدمن الإعراب، وهذا إدمان جائز! فإذا رأى جملة يحاول أن يعربها، على أي محلِّ كان، فإنَّه اهتم بهذا ثبت فيه علم النَّحو واستفاد منه.

فعلم النَّحو علم سهل ميسر وكيف لا يكون ذلك والنبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قد وعد في حديث أبي هريرة أن يكون العلم موصولًا إلى الجنَّة فقال كما في «صحيح مسلم»: «ومن سلك طريقًا يلتمس فيه علماً سهل له الله به طريقًا إلى الجنَّة» ومن جملة تسهيل الطَّرِيق أن يفهمه الله في علومه، ومن هذه العلوم علم النَّحو، فسيفهمك الله فيها؛ لكن الله الله في كمال الإقبال على الله، والأمر كما ذكر مالك رحمه الله تعالى لما قال له رجل وقد سمع منه كلمة لحن فيها، فقال مالك رحمه الله: أعربنا في كثير من كلامنا فلم نلحن، ولحنا في كثير من أعمالنا فلم نُعرب.

وقال بعض السلف: اللَّحن في العمل شرٌّ من اللَّحن في الكلام، فينبغي أن يصدِّق الإنسان في طلبه للنَّحو، من دقائق أحوال القلوب عند العارفين بهذه الصَّنعة أن جماعة من المصنِّفين ختموا كتبهم النَّحوية بباب الخفض، قالوا: لأنَّ الحذف في اللسان والمعرفة به تُكسب صاحبها زهواً وتكبراً، فينبه بالخفض في آخر الباب في آخر الكتاب إلى لزوم التواضع، وأنَّه ينبغي أن يكون مقصوده من علمه التواضع لا التَّكبر، ومن تجرَّد عن هذه الحقائق القلبية كانت العلوم الآليَّة عنده محض معلومات وليست أشياء توصله إلى الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - . أمَّا من جعلها آلةً يستعين بها على الوصول إلى الله في فهم مقصود الكتاب والسُّنة، فإنَّ الله ييسر له أسباب ذلك، وقد قال الله: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ

من مُذَكِّرٍ ﴿١٧﴾ [القمر] أفيكون النَّحو المتعلِّق بكلام الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - وعَرًّا عَسِرًا على الخلق؟ لا، ولكنَّ الكلام في صدق النِّيَّة في أنَّك تطلب النَّحو لتفهم كلام الله وكلام رسوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - .
أمَّا طلبك للنَّحو دون نِيَّة صحيحة ولا شهود القلب لهذا المعنى هو الذي يضعف آلتك في حصول مقصودك.

وهذا الباب، وهو باب الفتح هو من أسباب تحصيل العلم في النَّحو وغيره، وإذا لم يفتح الله فمن المعلِّم الذي يفتح لك، إذا لم يجعل الله لك أسبابًا ميسرة للفهم، فمن الذي يستطيع أن يفهمك، واعلم أنه مهما أوتيت من جودة الفهم ثم لم يقبل الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أن تكون محلًّا للعلم فإنَّك لا تكون من أهله، وإن كنت العاشر من أجدادك العلماء، فإنَّ الله عزَّ وجلَّ لا يجعل العلم إلَّا في قلوب صالحة له فالعلم ميراث النبوة، ولم يجعل النبوة إلَّا في الأصفياء ولا يجعل أهل العلم إلَّا في الأتقياء جعلنا الله وإياكم منهم.

فيحرص الإنسان على هذه الأسباب المعينة على العلم المسهِّلة له ويستكثر من دعاء الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - و[يلض] بتكرار الدعاء والإلحاح على الله عز وجل، فإنَّه بدعائه لرَّبِّه يسهل الصَّعب، ويهون كلُّ شيء مع الصِّدق، فإنَّ الصِّدق ما وضع مع شيء إلَّا قسمه، فإذا وضعت على مطلوب أو صلوك الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - إليه، ولكن الشَّان في صدق الطَّلَب، وأشدَّ شيء على المشتغلين بالعلم لين قلوبهم، فإنَّه يشقُّ مشقَّةً شديدة كما قال ابن الجوزي رحمه الله تعالى في فصل له: تأمَّلتُ العلم والميل إليه والتشاغل به فإذا هو يقوِّي القلب إلى نوع قساوة. ثم ذكر أن كمال الحال هو اشتغال بالعلم مع تليذع النفس بأسباب المرققات تليذعًا لا يُخرجها عن كمال التشاغل بالعلم.

ثم ذكر من أنواع الملذَّعات زيارة القبور وقيام اللَّيل وغيرها من الأعمال الصَّالحات، فإذا حرص الإنسان على هذا المعنى نفعه علمه، وإذا كان وكدُّك من علمك وجهدك في طلبك هو المعلومات الظاهرات، فاعلم أنَّك لا تزداد بذلك تقوى، وإنَّما تزداد بالعلم تقوى إذا كان محرِّك قلبك في الطَّلَب التَّقَرُّب إلى الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -، وهذا شيء شاقُّ كما قيل لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: طلبت العلم لله؟ فقال: لله عزيز؛ ولكنه شيء حُبِّب إليَّ فطلبتَه. فالإمام أحمد مع مقامه الكريم أخبر بأنَّه كون طلب العلم لله عزيز؛ ولكنه أحبُّ هذا الشيء فطلبه ثم حصل له تصحيح النِّيَّة بعد ذلك، فينبغي أن يتفطن طالب العلم إلى إخلاص النِّيَّات فإنَّه بإخلاص النِّيَّات تحصيل الكمالات.

وبهذا ينتهي شرح الكتاب على نحو مختصر يوقف على مقاصده الكليَّة ويبين معانيه الإجمالية.
اللَّهُمَّ إنا نسألك مهمًّا في المعلومات وعلمًا في المهمَّات وبالله التَّوفيق.